وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية

حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة :

عاشور رانية ابتسام

إشراف الأستاذ:

فرطاقي جابر

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أ. **شرقرق سمير**	رئيسا	أستاذ محاضر " د "	جامعة 20 أوت –سكيكدة–
أ. **جابر فرطاقي**	مقررا	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 20 أوت –سكيكدة–
أ. **نعمون مراد**	ممتحنا	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 20 أوت –سكيكدة–

السنة الجامعية: 2019 / 2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلي التي مهما عملت فلن أستطيع أن أرد من جميلها على بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود وصفاء الحب إلي التي لا طعم للحياة بدونها إلى من غمرتني بعطفها وصدق دعائها التي لولاها لن أصل إلي هذه المرتبة أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها

وإلى الوالد العزيز الذي صنع من شقاءه سعادتنا وأحتمل من أجلنا كل العناء حفظه الله

إلى شريك حياتي ورفيق دربى زوجي

إلي أخواي الأعزاء وجدتاي العزيزتان

وإلى جميع صديقاتي

رانية ابتسام

شكر وتقدير

اشكر أولا الله سبحانه وتعالى وعلى توفيقه وامتنانه وتفضيله

الإنجاز هذا العمل، وأصلي وأسلم وأبارك على نبينا وحبيبتا محمد صلى الله عليه وسلم

والذي أخرجنا من ظلمات الجهل إلى نور الإيمان

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور:

فرطاقي جابر

على قبوله الإشراف لإنجاز هذه المذكرة وعلى سعة صدره وحكمة توجيهاته وملاحظته

التي كانت نورا تسير على صونه خطوات البحث

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء المناقشة

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بآرائهم الشديدة

وإلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية

الملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي عاملا مساهما في التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، حيث أن هذا ما تتطلبه المقتضيات البينية الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار نظرا إلى المكاسب التي تحققها التكتلات الاقتصادية من اتساع حجم السوق وحجم الإنتاج وذلك لأن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للاستفادة من التطور التكنولوجي وهذا ما شجع دول مجلس التعاون الخليجي لتكوين تكتل اقتصادي للاستفادة من المزايا التي يمنحها التكتل من حيث زيادة التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيرها نحو خطى متقدمة من مراحل التكامل الإقليمي حيث كانت تفكر بجدية بإطلاق عملة موحدة والتي تعتبر أهم مرحلة في التكامل الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون لدول الخليجي العربية.

Résumé:

L'intégration économique est un facteur qui contribue au développement économique et à l'aspiration à l'unité économique à l'heure actuelle, car c'est ce qu'exigent les exigences interrégionales économiques internationales toujours croissantes au vu des gains réalisés par les blocs économiques grâce à l'expansion de la taille du marché et du volume de production, car l'établissement de l'agglomération crée un climat approprié pour bénéficier du développement technologique C'est ce qui a encouragé les pays du Conseil de coopération du Golfe à former un bloc économique pour profiter des avantages offerts par le bloc en termes d'accroissement du commerce et des investissements directs étrangers et de les faire avancer vers une étape avancée dans les étapes de l'intégration régionale, alors qu'ils envisageaient sérieusement de lancer une monnaie unifiée, qui est l'étape la plus importante de l'intégration régionale.

Mots clés: intégration économique, Conseil de coopération des États arabes du Golfe.

العنوان	الصفحة
إهداء.	
شكر وتقدير.	
الملخص.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الجداول.	
قائمة الأشكال.	
مقدمة.	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي .	
تمهيد .	04
المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي.	05
المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهميته.	05
الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي .	05
الفرع الثاني : أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي .	09
المطلب الثاني : دوافع و مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي .	10
الفرع الأول : دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي .	10
الفرع الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي .	12
المبحث الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي و آثاره الاقتصادية .	15
المطلب الأول : مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي .	15
المطلب الثاني : آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي .	17
المبحث الثالث : الدراسات السابقة.	23
المطلب الأول : دراسة سابقة الأولى.	23
المطلب الثاني : دراسة سابقة الثانية.	24
المطلب الثالث : دراسة سابقة الثالثة.	25
خلاصة الفصل.	26
الفصل الثاني: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية للدول الأعضاء.	
تمهيد.	27
المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي.	28
المطلب الأول: تعريف مجلس التعاون الخليجي و نشأته.	28
المطلب الثاني: اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي.	34

المطلب الثالث: الوحدة النقدية الخليجية.	36
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.	41
المطلب الأول: تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.	41
المطلب الثاني: تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	45
المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.	54
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي.	54
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات البينية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.	60
خلاصة الفصل.	62
خاتمة عامة.	63
قائمة المراجع.	65

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.	32
02	إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي.	41
03	إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي.	43
04	الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها.	45
05	الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها.	50
06	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي.	54
07	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبي من دول مجلس التعاون الخليجي.	57
08	إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي المنفذة.	60

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	درجات التكامل الاقتصادي.	17
02	الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي الخالق للتجارة .	19
03	الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي في حالة تحويل التجارة.	20
04	المنحنى البياني لإجمالي الصادرات.	42
05	المنحنى البياني لإجمالي الواردات.	44
06	المنحنى البياني لنسب تغير للصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	47
07	المنحنى البياني لنسب تغير الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	51
08	المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي.	56
09	المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي.	59

مقدمة عامة:

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن العشرين تطورا كبيرا وخاصة في اتساع نطاق وخاصة في اتساع نطاق السوق وذلك بقيام العديد من لتكتلات الاقتصادية وقد كان هذا التوجه الإقليمي حاضرا في بداية مفاوضات تحرير التجارة الدولية وسيبقى هذا التوجه وسيلة لتغيير الواقع الاقتصادي لمجموعة من الدول ضمن أقاليم معينة وذلك أداة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الحديثة في ضل العولمة.

وأصبحت هذه التكتلات الاقتصادية موضوع بحث واهتمام خاص في العالم وذلك لدورها في مستوي الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل على مستويات تجعل التكامل الإقليمي يؤدي بمنافعه على شكل الحصول على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بتحقيق خطوات جادة على طرف التكامل الاقتصادي.

ويمكن أن يكون السبب في الاتجاه إلى قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة بين مجموعة الدول التي تتوفر فيها جملة من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وحضاريا وتاريخيا وفي النهاية نجد أنها تربطها مصالح ومنافع اقتصادية مشتركة وهي من أهم المميزات التي تميز الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث نشاهد أن عديد من الدول العربية والنامية تتوجه أغلبيتها لإقامة تجمعات إقليمية تكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ومن بين أهم هذه الدول التي قامت بإنشاء تكتلات دول مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأ عام 1981م من طرف 6 دول السعودية، قطر، الكويت، البحرين، عمان، الإمارات والتي اتسمت بدايتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية، وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مما هي متسرعة وذلك انطلاقا من السمات المشتركة والأنظمة المتشابهة بين تلك الدول.

وفي هذا السياق وفي إطار الهدف العام للدراسة يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

" هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة وتطور التجارة للدول الأعضاء؟ "

الأسئلة الفرعية:

وتندرج عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو التكامل الاقتصادي؟ وما هي دوافعه ومقومات نجاحه؟ وما هي مراحله وآثاره الاقتصادية؟

2- ما هو دافع نشأت مجلس التعاون الخليجي؟ وما هي الفوائد المتوقعة من إصدار عملة خليجية موحدة؟

3- ما هو واقع التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي؟

4- ما هو واقع الاستثمارات لدول مجلس التعاون الخليجي؟

الفرضيات:

– التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وله آثار ايجابية وسلبية.

– اعتمد مجلس التعاون الخليجي في إصدار عملة موحدة على خطوات الاتحاد الأوروبي.

– سيكون لإصدار العملة الموحدة آثار على الاقتصاد الخليجي.

– قيام مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تطور حجم التجارة للدول الأعضاء.

– أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة حجم الاستثمارات للدول الأعضاء.

مبررات اختيار الموضوع:

– الميول الشخصي لهذا الموضوع.

– يدخل البحث في هذا الموضوع في صميم تخصص الاقتصاد الدولي.

– لأهمية موضوع التكامل الاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

أهداف الدراسة:

– التعرف على التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

– التعرف على نشأة مجلس التعاون الخليجي وعلى اتفاقياته.

– تحليل الآثار الناجمة عن إصدار عملة موحدة.

– محاولة تبيين دور التكامل في تفعيل أداء التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من أهمية المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، حيث يحتل موضوع التكامل الاقتصادي أهمية بالغة في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع الدولي وعصر العولمة هذا من جهة ومن جهة أخرى متابعة تأسيس مجلس التعاون الخليجي كذلك الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه التجارة لدى دول المجلس وأيضا الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة:

تم التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، عمان، البحرين).

تم اختيار الإطار الزمني لعام 2000م إلى 2018م نظرا لما نضمه هذا الإطار من محطات وأحداث هامة أهمها قيام الاتحاد الجمركي 2003م، الأزمة المالية 2008م وانخفاض أسعار النفط.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

– المنهج الوصفي تم استخدام هذا المنهج لوصف ظاهر في التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية والعلاقة القائمة بينهما والمتعلقة دول مجلس التعاون الخليجي وللوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج.

– المنهج التاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي.

– المنهج التحليلي للدراسة والتحليل البياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني.

صعوبات الدراسة:

أن الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أقسام الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، خصص الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي وقسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي وآثاره الاقتصادية والمبحث الثالث خصص للدراسات السابقة.

وفي حين تم التركيز في الفصل الثاني على مجلس التعاون الخليجي وذلك في ثلاث مباحث، المبحث الأول نشأة وتطول مجلس التعاون الخليجي، أما الثاني فتناول تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثالث فقد خصص لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

تمهيد :

يستهدف العالم تعاظما كبيرا لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمي ، مترافقا بتزايد ملحوظ للجهود المؤسسية المنظمة لتحرير العلاقات التجارية فيما بين مختلف بلدان العالم .

فقد لجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية و غير إقليمية ، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء لهذه المنظمة 184 دولة [1]، ويعد نشوء فكره التكامل الاقتصادي بذلك من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لما لهذا التكامل من آثار ايجابية و مكاسب اقتصادية ، تتأتى من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة و ازدهار اقتصادياتها، كما تلجأ الدول لهذه التكتلات كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعولمة .

و سيقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث :

يخصص الأول لماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي ، و المبحث الثاني يتعرض إلى مراحل و آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي . أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لاستعراض الدراسات السابقة .

1 - http://www.wto.org/englich/the wto-e/whaits-e/org6-ehtm/20-02-2020

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي .

عرف النص الثاني من القرن العشرين ، توجها متزايدا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي مما زاد من أهمية الموضوع في الأدبيات العلمية الحديثة ، من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على معنى التكامل الاقتصادي الإقليمي و أهميته و واقعه و مقوماته .

المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي وأهميته .

هناك اختلاف كبير بين اقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي ويأتي هذا الاختلاف تبعا للمذاهب الاقتصادية المتباينة.

الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي .

أولا : تحديد المفهوم اللغوي .

تعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على أنه " ملائمة بين عناصر متوفرة من عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية و المهارات و السوق الواسعة ، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية و التنموية ، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير"[1]

و إن دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي كثيرا ما يختلط عن البعض ببعض المصطلحات القريبة منه كالتعاون والاعتماد المتبادل و عليه يجدر به الإشارة لمفهوم مهم و لو بإيجاز .

و الاعتماد المتبادل هو "حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات و الخدمات فيما بينهم، و عادة ما يستخدم هذا المصطلح تمييزا عن التبعية التي تعني ضمنيا أن بعض الدول والمجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة معتمدة بدورها على الأولى أو على غيرها، بل هي مكتفية ذاتيا."[2]

أما التعاون فهو "اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه مجرد تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة بينها أو إبرام اتفاقية لتسيير تسوية المعاملات التجارية بينها أو اتفاقية لتسهيل إجراءات انتقال المواطنين بينها للعمل، والتعاون قد يكون بين دول متجانسة اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا أو عكس ذلك"[3].

مما سبق نستنتج أن الاعتماد المتبادل والتعاون هما صورة بسيطة من صور العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أنهما أقل درجة من التكامل الاقتصادي [4].

1- عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990، ص779 .

2- نفس المرجع، ص214 .

3- محمود لبيب شقير،الوحدة الاقتصادية العربية_تجاربها وتوقعاتها ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص837 .

4- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص56.

ويشير "التكامل" في معناه اللغوي إلى ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد[1].

و يستخدم الاقتصاديين مصطلح "التكامل" لنقل المعني الانجليزي (Intégration) المشتق من الفعل (Intégrer) الذي يعني الشيء المترابط عضويا في كل لا يتجزأ، لذا فان البعض الآخر من الاقتصاديين يفضل استخدام مصطلح "الاندماج" بدلا من التكامل غير أن هذا الأخير هو الشائع و المستعمل في أغلب الدراسات[2].

بالنسبة لكلمة "التكتل" تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر[3].

و يرى بعض الاقتصاديين أن "التكتل الاقتصادي" يعبر عن تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي.

كما يعرف على أنه يعبر عن درجة معنية من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة، و التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح و الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[4].

أما كلمة "إقليمي" أو "إقليمية" هي مفهوم وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، و هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع الأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضيق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، و بين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأس مالية عبر العالم كله كسوق كوني، و تتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلات عن جزء من سلطة القيادة العليا، تمثل جماعة و تتصرف باسمها[5].

ثانيا: أهم تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تعددت التعاريف التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق المفكرون على تعريف واحد ويمكن إيراد أهمها فيما يلي[6]:

يعرف "بيلا بالاسا" (Bela, BALASSA, the theory of economic intégration,1961) التكامل الاقتصادي بأنه "عملية وحالة، فبوصفة عملية أو مسار (Process) يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات

1- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الدار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص07.

2- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص277.

3- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص42.

4- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30

5- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص169.

6- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1976، ص ص11- 12.

الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو "التكامل"، وحالة (State)، يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية"[1].

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن (B.BALASSA) يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[2].

وقد اهتم " تنبرغن " (Timbergen),Jan Tinbergen, International Economic Intégration 1954) حيث يرى أن التكامل الاقتصادي "هو الوسيلة لخلق الهيكل المرغوب في الاقتصاد الوطني بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز غير الطبيعية بين الدول الأعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول" [3].

ويشير إلى " التكامل السلبي " باعتباره يتضمن استبعاد بعض أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، أما " التكامل الايجابي " فيتطلب اتخاذ إجراءات تدعيمية من أجل التنسيق في بعض الجوانب الاقتصادية بصفة عامة و التجارية بصفة خاصة كالضرائب و الرسوم[4].

وعليه فالشق الثاني (الايجابي) يتطلب إجراءات عمدية لا تقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة من عملية التكامل.

أما "ماكلوب" (Machlup) : (Frite Machlup, A History of thought on Economic Intégration, 1997) ففي مناقشة لمفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر "إن فكرة التكامل (الاندماج) الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من طل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"، ويضيف أنه "في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج و السلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل"[5].

وفي الإطار فإن " machlup " يعتبر أن "جوهر التكامل الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات، التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال المنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وان لم تكن بالكافية وحدها

1- بيلا بالاسا، ترجمة رشيد البراوي، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

2- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، جامعة حلوان، القاهرة، ط1، 2003، ص30.

3- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي ـ دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر ـ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص137.

4- محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص217.

5- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص43.

لإحراز التكامل الكامل، الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان "[1].

غير أن القضية في هذه التعاريف جميعا أنها تعطي حكما قيما بأفضلية الانتقال إلى حالات أعلى من الترابط بين أعضاء التجمع، وكأن كبر الحجم بحد ذاته أمر مفضل، بغض النظر عما يفعله التجمع الأكبر بالاقتصاد الوطني.

ولو طبقنا أسلوب "Tinbergen" الخاص بعملية رسم السياسة الاقتصادية، لوجدنا أن الطبيعة استهدافية للتكامل في إطار النظام الرأسمالي، تفرض إدخال تعديلات على السياسات القطرية الوطنية للوصول إلى الحد الأقصى للرفاهية دون أدنى تدخل من أي مؤسسات ذات طبيعة قطرية وخاصة بإزالة القيود على التجارة وتعزيز ظروف المنافسة الحرة [2].

عموما على الرغم من الاختلافات في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة السابقة التي قدمها أهم المفكرين الغربيين في أن التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الوحدات الوطنية المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافئ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية في شكل زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك.

يبرز التوجه العام لمفهوم التكامل في الطرح الاشتراكي من خلال كتابات عدة مفكرين نذكر منهم"Eva Ruminska" التي ترى في مؤلفها (The CMEA : Integration of planned Economies, 1982) "أن التكامل الاقتصادي، عبارة عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم تهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني و إقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية بهدف توسيع أسواقها"[3].

وهكذا فتعريف التكامل حسب هذا الطرح لا ينظر إلى توحيد اقتصاديات الدول الأعضاء (أو ما يسمى توحيد السوق)، بل يركز على إحداثيات تعديلات جوهرية في الأبنية الاقتصادية لهذه الدول وفي العلاقات التبادلية فيما بينها، وتطوير أدوات وإدارة تلك العلاقات.

ولهذا التعريف ثلاثة أركان رئيسة :[4]

- إدراج قضية التنمية المتكافئة بصفة عضوية في عملية التكامل.
- استبدال معيار تشابه النظم السياسية الاجتماعية بمعيار الإقليم، ففيه تأكيد على احترام استقلال الدول وتفاد للتوجه نحو إقامة دولة تقع في إقليم معين أو الاقتراب من حالة الدولة الواحدة.

1- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص44.

2- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والمتكامل الاقتصادي والواقع العربي –مقاربات نظرية–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990، ص233.

3- نفس المرجع، ص234.

4- إبراهيم العيسوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص233- 234.

– التوجه نحو نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل، كبديل للنظام القائم على الفكر الرأسمالي من الذي يسعى إلى الامتداد بنطاق السوق من الدولة إلى الإقليم.

وبعبارة أخرى فإن التجمع الاشتراكي لا يمثل تكاملا (إقليميا) بالمعنى التقليدي، بل هو في الواقع محاولة لإحلال نظام جديد لتقسيم العمل يلغي ما ترتب على تقسيم العمل الرأسمالي من تفاوت في النمو، ويسمح بالتطور المستمر نحو مستويات أعلى من التقدم في ظل التكافؤ وعليه فالتكامل في التصور الرأسمالي يختلف عن نظيره في التصور الاشتراكي في كون الأول يعتمد على آليات السوق أما الثاني فأساسه التخطيط المشترك.

مفهوم التكامل بالنسبة للدول النامية يختلف عن مفهومه في الدول الغربية والاختلاف يرجع بالأساس إلى اختلاف دوافعه وطرق تجسيده.

في دراسة لـ "كاهنار وآخرون" (kahnart) بعنوان :(EconomicIntegrationAmongDevelopmentCountries)، يعرف التكامل للدول النامية بأنه: "عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقةفي المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر".

ونظرا إلى أن الاقتصاد النامي يعاني عدم استكمال بناءه الوطني، وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، وضعف الترابط في سوقه الداخلية، بينما يخضع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ويندمج فيه بتكامل مشوه، تكون نقطة البدء معالجة تدني مستوى القوى الإنتاجية بالعمل على تنميتها ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة وتحقيق البناء الوطني الذي يتم أساسا بالتصنيع.

وعليه فالهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي فيما بين الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وإعطاء الدافع لتقدم اقتصاديات هذه الدول، وهذه الاعتبارات هي ما دعى الدكتور "لبيب الشقير" إلى الحديث عن "التكامل الإنمائي"[1] أي إتباع التكامل الاقتصادي كمنهج وأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية في جميع الميادين.

تبين من جميع هذه التعريفات المختلفة أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد والشمول والمرحلية، وأن آثارها تتجاوز الجانب الاقتصادي لتؤثر في الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الفرع الثاني : أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها التي تعتبر أساسية:[2]

1– الأثر الإنتاجي للتكامل و الذي أشار إليه فاينر " J.Viner " بأنه أثر خلق التجارة Trade creationeffect ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

1– نفس المرجع، ص235.

2– فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص49.

2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن و زيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل من الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

4- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

5- تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر لإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و زيادة رفاهية المستهلكين.

7- يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

المطلب الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف من تكوينه، إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة المقومات الضرورية وأيضا دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك في إطار تكاملي، حيث تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي .

تتمثل دوافع التكامل الاقتصادي أساسا في الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و تمثل الدوافع الاقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لما لها من أهمية على الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الدوافع في :

أ- الدوافع الاقتصادية :

هناك العديد من الدوافع الاقتصادية نبرزها فيما يلي[1]:

1- الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه "فاينر" بأنه أثر خلق التجارة، والذي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

2- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3- رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات والعقبات، التي كثيرا ما تفترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حده.

4- رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل أي أن التكامل يحسن معدل التبادل التجاري.

5- محاولة تنشيط وزيادة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية خاصة المتماثلة منها في الدول الأعضاء، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية.

6- رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من إتباع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.

7- كما تسعى الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

8- القدرة علي معالجة الإختلالات الهيكلية الاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.

ب- الدوافع السياسية :

يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية،أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا، وتعزيز الروابط السياسية بينها وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فما لاشك فيه أن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي[2].

فتعددت الأسباب السياسية لقيام التكامل الاقتصادي :

1- خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 ص ص49-50.

2- القزويني علي، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص274.

1- فقد يكون الدافع هو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، كما حدث في أوروبا حين كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة، هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، وتقسيم أمريكا والإتحاد السوفياتي (سابقا) العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليهما.

2- وقد يكون الدافع من وراء ذلك تخفيف حدة التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، فمن خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على توثيق العلاقات السياسية، وزيادة الثقة بين الدول في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، كما حدث بين ألمانيا وفرنسا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم عام 1951، وكذلك مساهمة "المركسور" في تخفيف حدة الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

3- وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيد الإقامة تكتل سياسي[1].

ج- الدوافع الاجتماعية :

إن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما يتراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بين هذه الدول، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان وبوجه عام يتيح التكامل مجالا واسعا لاستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص والانجازات الحضارية لبعضها البعض[2] ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أنه إلى جانب الدوافع الاقتصادية والسياسية، هناك دوافع اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي[3] :

1- في بعض الحالات أين تربط العلاقة التكاملية بين دول نامية وأخرى متقدمة، فإنه قد يكون دافع هذه الأخيرة التحكم في تدفقات الهجرة إليها وتخفيف دوافعها، خاصة مع تصاعد البطالة (وبخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية)، إذ إنه وبقيام تكتل "النافتا" أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك، كما انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية، وهو ما أدى إلى الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك .

2- رغبة الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي، إلى زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة، وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة.

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي .

إن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها من أجل تشكيل التكامل وإنجاحه ومن أبرز مقومات التكامل هي المقومات الاقتصادية وتتمثل في :

1- خلوفي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص51.

2- القزويني علي، مرجع سبق ذكره، ص276.

3- نفس المرجع، ص52.

أ- الشروط الاقتصادية : من بينها نذكر:[1]

1- توفر المواد الطبيعية: يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات مائية وغيره بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعية، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك، وهذا ما يوفر أساسا ملائما يناسبها تستند إليه عملية التكامل، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه المواد الطبيعية، وبالشكل الذي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات.

2- التخصص وتقسيم العمل: إن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند للتخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتوفير وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصيص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلاقي الأضرار والحصول على منافع أكبر، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفعاليته .

3- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالمواد البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفتي والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، ولاشك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانية أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وأن العمل الاختصاصي والفتي يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غني عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

4- توفر طرق ووسائل النقل والاتصال: يبرز هذا الأساس والمقوم للتكامل الاقتصادي كعنصر هام في نجاحه وفاعليته، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل الاتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل الجوي أو النقل البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيها.

ب- المقومات السياسية والمؤسسية :

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق

1- خلف قليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان-الأردن، 2001، ص ص177، 180.

التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكومات قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار[1].

ج- المقومات الأمنية :

الأمن الحقيقي للدولة يتبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات المختلفة سواء في الحاضر أو المستقبل.

ومما لاشك فيه أنه للأمن مستويات متعددة وهي تجمل في أربعة:

- أمن الفرد ضد كل ما يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته .
- أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية .
- أمن قطر إقليمي أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح فيها وتعمل على التكتل لحماية كيانها .
- الأمن الدولي الذي تتولى حمايته بعض المنظمات الدولية .

كما اكتسب الأمن الإقليمي أبعاد جديدة فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات جديدة من أجل تحقيق التكامل[2].

1- خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص20.

2- بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص23.

المبحث الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي وآثاره الاقتصادية .

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة و تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي في وحدة اقتصادية واحدة ويترتب عن التكامل الاقتصادي بروز العديد من الآثار على الدول الأعضاء وأيضا الدول الأخرى.

المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي (مراحله ودرجاته).

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول أشكال مختلفة ومتدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بينهما وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي :

1- اتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية (Preferential Trade Agreement) :

ويخفض هذا الشكل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة "More Loose" وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة [1].

2- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) :

وتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي، ونظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى اتجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى[2]، وتعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في [3]:

أ- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة .

ب- عزلها عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها .

ج- الخضوع لسيادة الدولة، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها.

د- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة.

هـ- تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية .

و- تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات، كما تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها واردات، ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية.

1- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، الجزء2، 1994،ص410.

2- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص ص08-09.

3- باشي أحمد، مقويات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،8-9ماي2004، ص2.

وكمثال على هذا الشكل نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA).

3- الاتحاد الجمركي (Custom Union):

يعد الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الإتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال بمعنى آخر أن الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا.

ويتميز الإتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية، أو حتى تحديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلى بموافقة الدول الأعضاء ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي [1].

وكمثال على هذا الشكل نذكر الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس(هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947.

4- السوق المشتركة (Common Market):

وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الإتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، ولقد تحققت هذه الشروط في الاتحاد الأوروبي في عام 1993، حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968 وفي عام 1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في عام 1993 [2].

5- الإتحاد الاقتصادي (Economic Union) :

حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب بل يشمل تحرير رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء[3].

1- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص208.

2- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص145.

3- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1998، ص311.

6- الإتحاد النقدي (Monetary Union) :

ويتطلب هذا الإتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالإتحاد الأوروبي بداية من عام 1999[1].

ولتوضيح درجات وأشكال التكامل الاقتصادي أكثر وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم: (01) : درجات التكامل الاقتصادي.

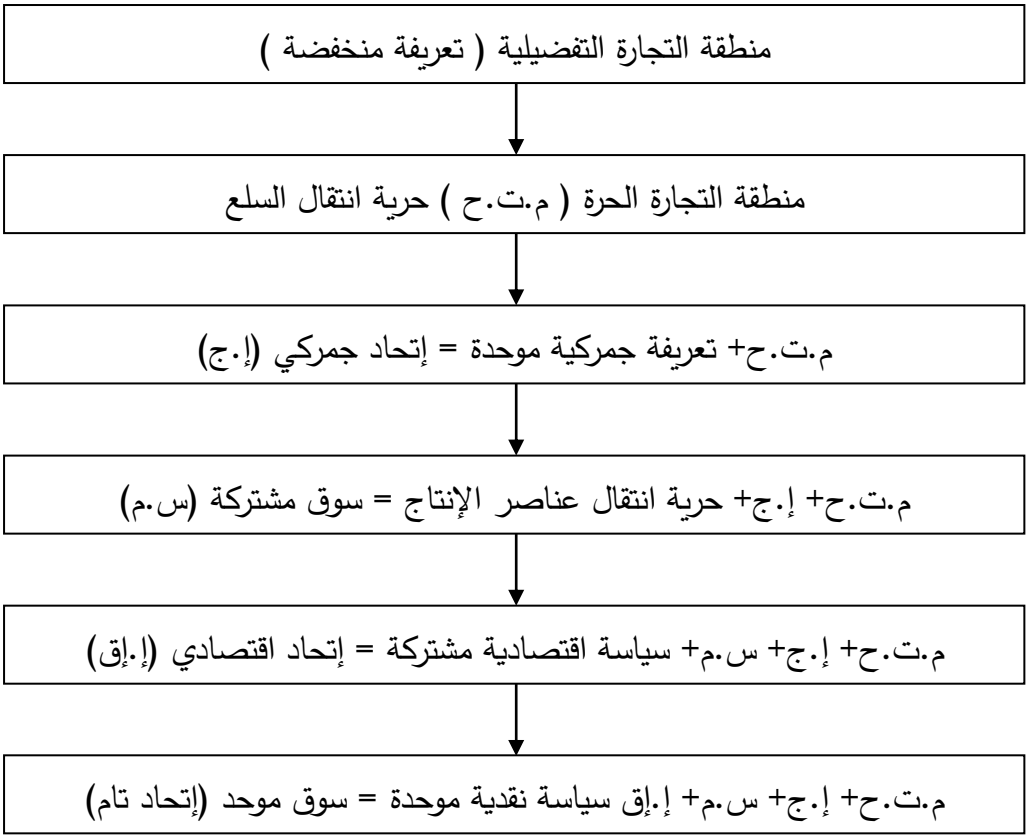

المصدر: رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة – ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصادية، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2007/2006 ، ص 16.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

للتكامل الاقتصادي أثرين مختلفين، وهما الآثار الساكنة التي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، والآثار الديناميكية.

أولا: الآثار الساكنة.

في هذا الإطار يفرق "فاينر" بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية، يعرف الأول بخلق التجارة والثاني بتحويل التجارة.

1- عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص09 .

1- أثر خلق التجارة: يعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء للتكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محليا. ونتيجة لذلك يحدث أثران :

• الأول خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص.

• والثاني "هو ما لم يأخذه فاينر في الاعتبار" هو استفادة المستهلكين من حفظ السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي.

ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدول بسبب القيود الجمركية التي أزيلت هذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل و هو المقصود بخلق التجارة، وهو أثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد[1]. فيحدث إذا استطاع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أوسع وتتوافر لهم أصناف أكثر تنوعا أو ذات جودة أفضل من البضائع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل دولة والمستفيد من كلفة إنتاج أقل، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بمعنى قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل عضو في الاتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعني استخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب منتوزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة .

يمكن توضيح أثر خلق التجارة من خلال الشكل رقم (01)، حيث يمثل SX و DX منحنيي العرض والطلب على السلعة Xفي الدولة(2)، والتي تعتبر ذات تأثير ضعيف على الأسعار الدولية، وبافتراض أن الدولة (1) مستعدة لتصدير السلعة Xعند السعر 1 دولار، في حين الدولة (3) تستطيع التصدير عند السعر 1.5 دولار .

فإذا فرضت الدولة (2) رسوم جمركية بمعدل 100% على الواردات من السلعة X، فإن سعرها يصبح 2 دولار عند استيرادها من الدولة (1)، بينما سعرها من الدولة (3) هو 3 دولار، وفي هذه الحالة من مصلحة الدولة (2) الاستيراد من (1) ذات السعر المنخفض 2 دولار.

ومن الشكل تقدر الكمية المطلوبة محليا في الدولة (2) هي X50، بينما الكمية المعروضة محليا هي X20، ويمثل الفرق بين الكميتين الواردات التي تقدر بـ X30.

فإذا دخلت الدولتان (1) و (2) في تكامل بحيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية بينهما فإن سعر السلعة X المستوردة من الدولة (1) ينخفض من 2 دولار إلى 1 دولار، وتصبح الكمية المطلوبة محليا X70 والكمية المعروضة محليا X10 فقط بدل X20، وعليه ترتفع الواردات من السلعة X لتصبح X60بدل X30، وهذا هو أثر خلق التجارة، أي

1- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص ص71-72.

تجارة ناشئة بين الدولتين لم تكن قائمة بينهما من قبل الاتحاد، حيث تم نقل 10 وحدات من السلعة X من المنتجين المحليين الأقل كفاءة في الدولة (2) إلى المنتجين الأكثر كفاءة في الدولة (1).

الشكل رقم (02) : الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي الخالق للتجارة .

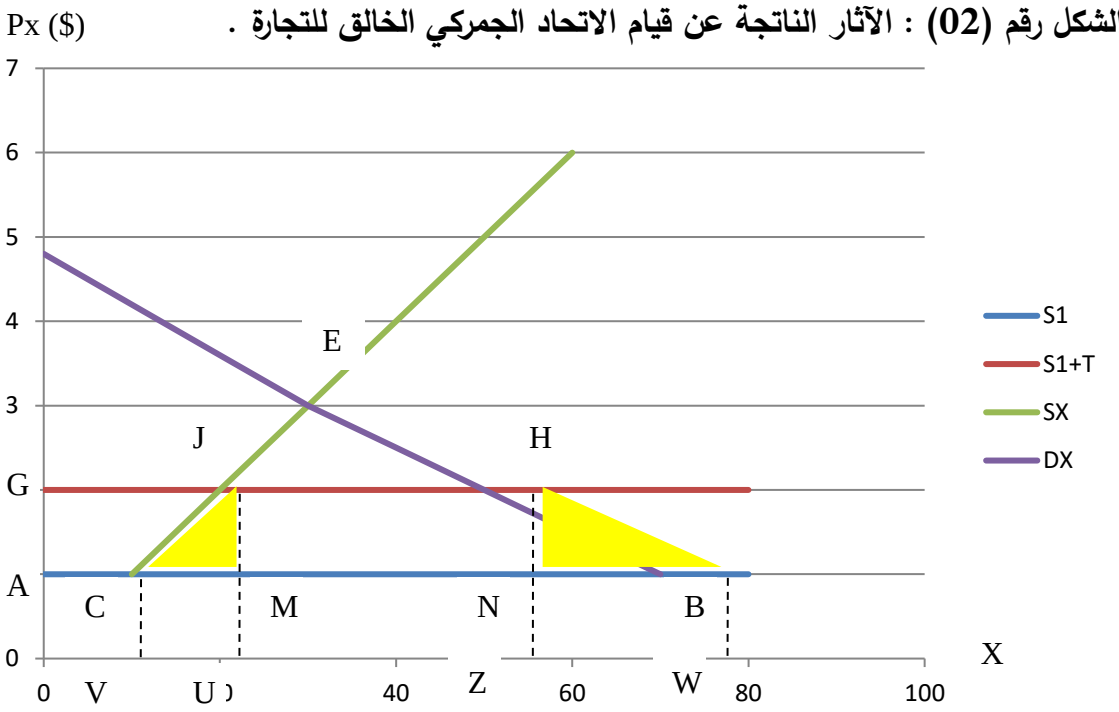

المصدر: عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص72.

وفي هذه الحالة نلاحظ زيادة رفاهية المستهلكين بسبب استهلاك كميات أكبر من السلعة X، نتيجة انخفاض سعرها، وهذا ما يوضحه الشكل AGHB والذي يمثل الزيادة في فائض المستهلكين، حيث تنقسم هذه الزيادة إلى عبء تتحمله الحكومة نتيجة انخفاض فائضهم، والذي يمثله الشكل AGCJ، وفي المقابل تجد مكسب صافي والمتمثل في مجموع المثلثين CJM وBHNأي ما يعادل 15 دولار، حيث يمثل المثلث الأول إضافة أخرى إلى فائض المستهلكين المقدر بـ X10، نتيجة خلق تجارة بديلة للإنتاج المحلي، وهذا ما يسمى بالأثر الإنتاجي لخلق التجارة، أما المثلث الثاني فيمثل إضافة أخرى إلى فائض المستهلكين، نتيجة خلق تجارة إضافية بمقدار X20، والتي أصبح بالإمكان استيرادها مقابل الزيادة في الطلب مع انخفاض سعر المستهلك، وهذا ما يسمى بالأثر الاستهلاكي لخلق التجارة .

ومما سبق يتضح أن أثر خلق التجارة يدفع كل دولة عضو في الاتحاد إلى تعميق التخصص في السلع التي تكون لها ميزة نسبية في إنتاجها (جودة عالية وتكلفة أقل)، الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من التبادل بين الدول الأعضاء، وهذا بدوره يسمح بتحقيق مكاسب أكبر ومن ثم زيادة الرفاهية.

2- أثر تحويل التجارة: يحدث عندما يتم اعتماد إتحاد جمركي أو تحقيق تكامل تجاري، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة الشريكة فيتكبد الطرفان "ينظر إلى البلدين الشريكين معا" الخسارة عندما تفوق الكلفة الناتجة عن التحول في التجارة عن المكاسب

المحققة عن طريق خلق التجارة، أو هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت ميزة حماية التعريفة الجمركية الموحدة، ويعتبر أثرا سلبيا يعكس أثر خلق التجارة، لأنه يؤدي إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة، وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة[1].

يوضح الشكل رقم (2) الآثار الناتجة عن قيام اتحاد جمركي في حالة تحويل التجارة، حيث أن SX وDXمنحنيي العرض والطلب المحليين للسلعة X للدولة (2)، أما S1 وS3 فهما منحنيي عرض لا نهائي المرونة للسلعة X في ظل حرية التجارة للدولتين (1) و(3) على التوالي، ويفرض أن الدولة (2) تفرض رسوم جمركية بمعدل 100% على الواردات من السلعة X ، فإن سعر السلعة X المستوردة من الدولة (1) تصبح 2 دولار، وهذا ما يمثله المنحنى S1+T ، وعند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة محليا في الدولة (2) هي X50 والكمية المعروضة محليا هي X20 ، وبالتالي الكمية المستوردة من الدولة (1) هي X30 .

الشكل رقم (03) : الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي في حالة تحويل التجارة.

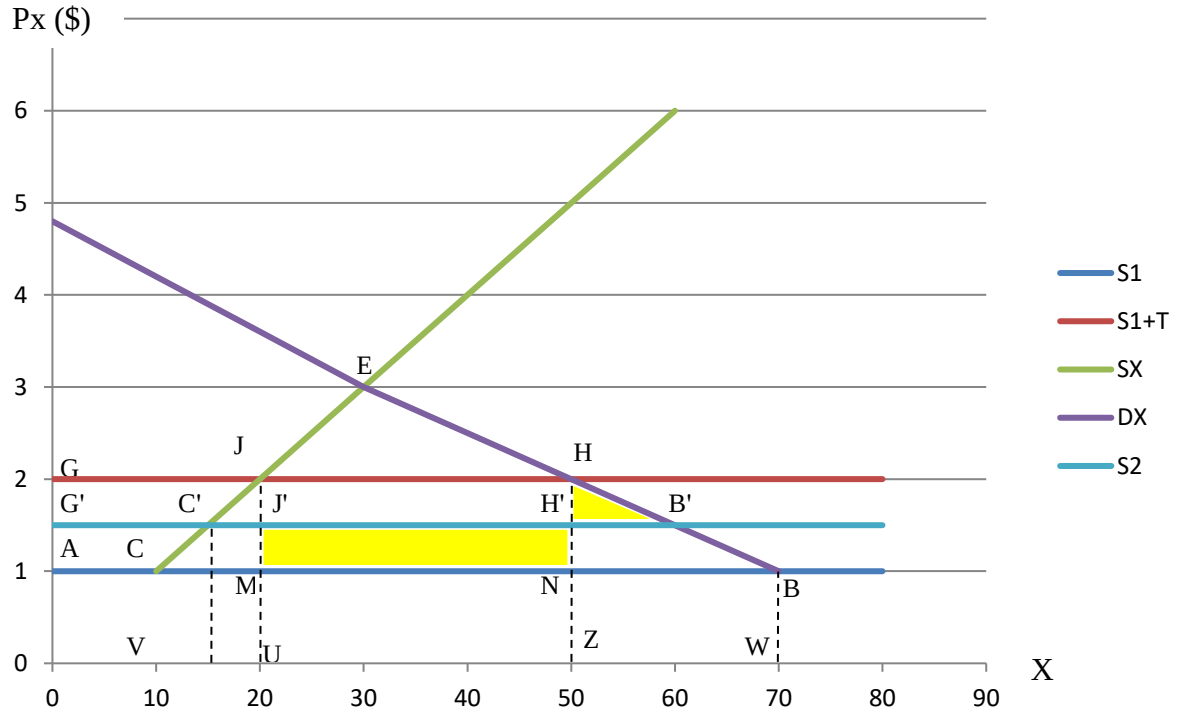

المصدر: عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص74.

وإذا افترضنا أن الدولة (2) أقامت اتحاد جمركي مع الدولة (3)، بحيث تزال كافة الرسوم الجمركية بينهما مع إبقائها تجاه واردات الدولة (1)، وفي هذه الحالة يصبح سعر السلعة X المستوردة من الدولة (3) هو 1.5 دولار بدلا من 3 دولار، وعند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة محليا في الدولة (2) X60 والكمية المعروضة محليا هي

1- قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج-نماذج نظرية وأسئلة تطبيقية-، منشورات دار الأديب، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص207-208.

X15 ، وبالتالي كمية الواردات هي X45 ، وهذا يعني أن الدولة (2) باستيرادها السلعة X من الدولة (3) قامت بتحويل الإنتاج من المصدر الأكثر كفاءة في الدولة (1) خارج الاتحاد إلى المصدر الأقل كفاءة وهي الدولة (3) العضو في الاتحاد.

ومن جهة أخرى حقق الانخفاض في السعر مكاسب للمستهلكين يقدر بمساحة المثلثين، إلا أن الحكومة خسرت الإيرادات من الرسوم والمتمثلة في مساحة الشكل JMNH، حيث تنقسم هذه المساحة إلى الشكل 'JJ'HHوالذي يمثل الزيادة يمثل الزيادة في فائض المستهلكين نتيجة انخفاض السعر، والشكل MNHJ الذي يمثل انخفاض في الرفاهية نتيجة استبدال عنصر ذو الأعلى كفاءة خارج الاتحاد بعنصر أقل كفاءة داخل الاتحاد.

ويقاس العائد الصافي الناتج عن قيام هذا التكامل من خلال الفرق بين مجموع مساحتي المثلثين 'CJJ و 'BHH وهو ما يعادل في المثال :

$$1/2 (0.5 \times 5) + 1/2 (10 \times 0.5) - (30 \times 0.5) = -11.25 \text{ دولار}$$

وتدل الإشارة السالبة 11.25- دولار الخسارة الصافية الناتجة عن تحويل التجارة من الدولة (1) الأقل تكلفة، وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة، على عكس أثر خلق التجارة الذي يعتبر إيجابيا بفضل الاستخدام الأمثل لمجموع الموارد الدول الأعضاء في الاتحاد .

وفي واقع الأمر فإن قيام الاتحاد يؤدي إلى حدوث الأثرين معا، ومن أجل تحديد صافي آثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية [1].

ثانيا : الآثار الديناميكية .

قد يؤدي التكامل الاقتصادي مع الوقت إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو.

1- اتساع نطاق المنافسة :

إن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية. وزيادة عدد الدول المنظمة إلى منطقة التكامل

1- بلقاسم زايري، تحليل امكانيات التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2009، ص61.

يساهم في انكسار قوة الاحتكارات التي كانت تسيطر على السوق لكل دولة عضو قبل[1] تكوين منطقة ومما لاشك فيه أن تضاءل المراكز الاحتكارية من شأنه أن يؤدي إلى اتساع نطاق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، وبالتالي انتشار حوافز تحسين طرق العمليات الإنتاجية.

يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة واتساع نطاقها داخل منطقة التكامل، قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة لأن هذه السياسات في ظل تصاعد حدة المنافسة، من شأنها إعاقة الوحدات الإنتاجية غير الكفء عن الدخول إلى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى في منطقة التكامل[2].

ب- اتساع السوق:

بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وزيادة المنافسة بين المشاريع الإنتاجية وانخفاض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات.

وبذلك المنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة حيث يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وهذا سيترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.
- يؤدي اتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.
- يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة حجم التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل[3].

1- محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص120.

2- محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص190.

3- ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء الشراكة الأوروجزائرية: دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص27.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدراسات السابقة:

المطلب الأول: الدراسة الأولى.

عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000م-2010م)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سعت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التكامل الاقتصادي وتفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية، كانت الفرضية الرئيسية التي تبنتها الدراسة ما يساعد التكامل الاقتصادي على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان الأعضاء المتجمعة، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الدولية وكذلك على الأزمة المالية العالمية وما أفرزته من تأثيرات كبيرة على حركة التجارة الدولية ومحاولة الوقوف على مدى صمود التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال التبادل التجاري في ظل الأزمة المالية العالمية.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تخللتها مجموعة من العناصر الثانوية والفرعية فكان الأول بعنوان التكامل الاقتصادي بين التنظير والتنظيم أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي أما بالنسبة للفصل الثالث فهو دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لمجلس التعاون الخليجي (2000م-2010م).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة وأيضا كنتيجة ثانية الدول النامية قامت بإبرام شراكة مع الدول المتقدمة فيما يسمى التكامل الاقتصادي للحصول على مزايا اقتصادية أكبر إلا أن الواقع كان العكس لأن أهداف الشراكة التي سعت إليها لم تحقق بل استفادت من هذا الدول المتقدمة فقط وأيضا توصيلت إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلفت آثار لا يستهان لها والتي لازالت تداعياتها إلى حد الآن تضرب أسس الكيانات الاقتصادية الكبرى وأن حركة الصادرات والواردات البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت تراجعا بسبب الأزمة المالية العالمية.

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

- الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي.

- الدراسة التحليلية لمجلس التعاون الخليجي.

وتختلف عن دراستنا من حيث أدوات القياس ومن حيث ربط المتغيرات.

المطلب الثاني: الدراسة الثانية.

يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سعت الدراسة إلى إبراز درجة التكامل التي إليها مجلس التعاون الخليجي وما هي الآثار المترتبة على إصدار عملة موحدة بالاستفادة من تجربة الاتحاد النقدي، وكانت الفرضية الرئيسية التي تبنتها الدراسة هي أن رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة الاتحاد الأوروبي والتعرف على دوافع ونشأة مجلس التعاون الخليجي وتقييم أداءه والمقارنة بمدى استفادة مجلس التعاون الخليجي من تجربة الاتحاد الأوروبي وتحليل الآثار الناجمة عن إصدار عملة موحدة.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول يخصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي أما الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى من الاندماج الاقتصادي الأوروبي إلى نشوء الوحدة النقدية الأوروبية وفي الفصل الثالث إلى مفاهيم حول مجلس التعاون الخليجي وأخيرا الفصل الرابع خصص إلى تقييم عملية التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت الأولى في أن التكامل الاقتصادي أصبح هدفا استراتيجيا بفرضه التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة والثانية تمثلت في أن الأورو فرض وجوده كوحدة نقد رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي أما النتيجة الثالثة هي تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة مع التجارب الدول العربية سابقا إذ حافظ على وجوده منذ تأسيسه وكنتيجة رابعة إن دافع قيام المجلس في البداية أمني بسبب الظروف التي مرت بها منطقة الخليج وتمثلت النتيجة الخامسة في أن الاتحاد الأوروبي انطلق من السوق المشتركة وصولا إلى العملة بينما الخليج انطلق من منطقة التجارة الحرة وأيضا كنتيجة سادسة أن دور المجلس لم يبلغ المستوى المتوقع فيها يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الحدودية القائمة بين الدول الأعضاء والنتيجة السابعة هي أن انسحاب دولتين من الاتحاد النقدي لا يشكل خطرا كبيرا على إصدار عملة موحدة تمثل ما يشكله عدم تكوين منطقة عملة مثلى والنتيجة الثامنة هي أن مجلس التعاون الخليجي طبق المعايير الاقتصادية التي طبقها الاتحاد الأوروبي في تنفيذ وحدته النقدية والنتيجة الأخيرة أن التكتل الخليجي قد يستفيد من الأزمات التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي ويتهيأ لها لدى استعداداته لإطلاق عملته الموحدة، من خلال وضع خطة طوارئ استباقية.

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

– ماهية التكامل الاقتصادي.

– مفاهيم حول مجلس التعاون الخليجي وأيضا تقييم عملية التكامل للمجلس وتختلف عن دراستنا من حيث ربط المتغيرات.

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة.

خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سعت هذه الدراسة الى توضيح ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت الفرضية الرئيسية التي تبنتها الدراسة هي أضحى التكامل الاقتصادي من أبرز معالم الاقتصاد الدولي، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار الفكري والنظري وكذا التطبيقي للتكامل الاقتصادي وأيضا عرض وتقديم المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وعرض أهم التفسيرات النظرية لهذا الأخير ومزاياه وعيوبه ودراسة أهم الاتجاهات الحديثة لنفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والربط بين المتغيرين الاقتصاديين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة إبراز دور التكامل الاقتصادي في تفعيل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول تضمن الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي أما الفصل الثاني فقد خصص للاستثمار الأجنبي المباشر " مقاربة نظرية " والفصل الثالث تم تخصيصه لدور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي وكنتيجة ثانية نعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم التغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا وافتراق الأسواق العالمية ويوفر العديد من المزايا الأخرى والنتيجة الأخيرة هي أن التكامل الاقتصادي يقوم بين الدول المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وينطوي على إزالة العقبات والعراقيل الجمركية مما يفسح المجال للمستثمرين للاستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري.

مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا فيما يلي:

– الجانب النظري للتكامل الاقتصادي.

وتختلف عن دراستنا من حيث ربط المتغيرات.

خلاصة الفصل:

بعد التكامل الاقتصادي عملية تدرجية ومستمرة ومتواصلة إذ تزامنت فكرة نشوءه مع الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تنتقل عملية التكامل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول، عبر مراحل تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحله.

ولتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة إتباع المراحل السابقة بالتعاقب، إذ يمكن لأي مجموعة معنية من الدول أن تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها وتختار الأسلوب الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي ومن المبادئ الأساسية للتكامل هي خلق علاقات تشابك وارتباط بين الأطراف لتحقيق منافع مشتركة وتعظيم كفاءة عناصر الإنتاج في كافة الأقطار المساهمة.

ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط ودوافع تعزز كيانه وتختلف التي تؤدي بالدول للدخول في تكتل إقليمي فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.

تمهيد :

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ضل مناخ العولمة و ما نتج عنها من بروز كيانات و مصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية ، وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي العربية ضرورة تحقيق هذا الهدف فتم إنشاء مجلس التعاون الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة والذي يعتبر أهم تكتل إقليمي على المستوى العربي، ويمثل نقطة تحول و نموذجا ناجحا في بناء إطار حدودي عربي على مستوى الإقليم الخارجي، جاء لمواجهة الظروف المحيطة به وتشمل مجالات عمله جوانب عديدة.

سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى مسيرة التكامل للمجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني تم تخصيصه إلى تطور التجارة لدول المجلس، و أخيرا في المبحث الثالث تناولنا فيه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول هذا المجلس.

المبحث الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: تعريف مجلس التعاون الخليجي و نشأته.

أولا: تعريف مجلس التعاون الخليجي.

هو منظمة إقليمية تتكون من ستة (6) دول تطل على الخليج العربي وهي:

الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

وقد كان تأسيس المجلس في (1981/05/25م) في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، بعد أن تمت الموافقة على نص ميثاق مجلس التعاون العربي من وزراء خارجية الدول المذكورة في (1981/02/04م). وكان الراحلين الشيخ زيدين سلطان أهل نهيان و أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح من أصحاب فكرة إنشائه. ورغم أن العراق يطل على الخليج العربي، لكن ليس عضو في مجلس التعاون، بل عضو ثانوي في بعض المجالات كالرياضة والتعليم .

وتتمثل أهداف المجلس في العمل على تحقيق التنسيق والتكامل و الترابط بين الحكومات العضوات في كافة المجالات من أجل تحقيق الوحدة بينها ، وفق لما نصت عليه المادة الرابعة في النظام الأساسي للمجلس ، وتعميق وتقوية علاقات الروابط و دوائر التعاون السائدة بين شعوبها في شتى الميادين كالشؤون الاقتصادية والمالية والزراعة والصناعة والتجارة والمعاملات والاتصالات والتعليم والثقافة، والشؤون الصحية والاجتماعية، والإعلام والسياحة وشتى الميادين المعرفية الأخرى، ومن هذه الزاوية فهو بكل المقاييس، يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية (Développement)، كما يمثل أيضا استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية[1].

والجدير بالذكر أنه تم التوقيع على اتفاق اقتصادي موحد في نوفمبر سنة 1981م ثم التصديق عليه لاحقا في سنة 1982م و من ضمن أهدافه تحرير تجارة المنتجات الوطنية المنشأ بين الحكومات العضوات في كل من القطاع الزراعي (secteur agricole), الصناعي أو الموارد الطبيعية, وهكذا يتم إعفاء هذه المنتجات من الرسوم الجمركية و أي ضرائب أخرى مكافئة كما يهدف هذا الاتفاق إلى تطبيق تعريفة جمركية و سياسات تجارية خارجية موحدة.

على أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تأسيس المؤسسة الخليجية للاستثمار سنة 1948م كان على رأس المال (capital) المسموح به (2.1) بليون دولار أمريكي, تهدف إلى دعم النشاطات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في

1 – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي _في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل_، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 91، 92.

كل المجالات الآتية: الزراعة، التجارة، الصناعة، التعدين، الاستثمارات العامة.كما أن المؤسسة مخولة للمشاركة في مشروعات الاتحادات الإنمائية و تقديم القروض لها و تنفيذها في الدول الأعضاء العربية الأخرى.

أيضا،ولدت منظمة المعايير الخليجية في نوفمبر سنة 1982م بعد أن تحولت المنظمة السعودية للمعايير و القياسات إلى مؤسسة إقليمية تخدم كافة الدول الأعضاء و البلاد العربية الأخرى. كما تم تأسيس مكتب براءات (تسجيلات) مجلس تعاون الحكومات العربية الخليجية في ديسمبر سنة 1992 لتطبيق قوانين البراءات و فروعها بمجلس التعاون للتصديق و لنشر البيانات الخاصة بالاختراعات و القيام بأي وظيفة أخرى يعينها له مجلس الإدارة.

كما تم إنتاج مركز للتحكيم التجاري لمجلس التعاون الخليجي (coopération du golf) في ديسمبر سنة 1993م للفصل في النزاعات التجارية بين مواطني دول مجلس التعاون سواء فيما بينهم أو تجاه الغير[1].

ثانيا: نشأة مجلس التعاون الخليجي.

لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديدا دقيقا. فمند منتصف الستينات، أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون.

فمند بداية السبعينات، تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية جماعية بين الدول الأعضاء مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت و الإمارات العربية المتحدة في يونيو سنة 1973م و اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت و المملكة العربية السعودية في مارس سنة 1975م و اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين و المملكة العربية السعودية في أبريل سنة 1975م.

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات فقد تم إقامة عدد من المؤسسات و المنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة دول الخليج.

وعلى امتداد الخمس سنوات التالية، بدأت تتبلور الكثير من الأفكار و أصبحت الفكرة تلقى قبول، خاصة و أن الظروف الأمنية بدأت تشهد تطورات خطيرة[2].

وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو سنة 1981م، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة البحرين على النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية

1 – عبد القادر المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 92، 93.

2 – هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص226.

المتحدة[1]. بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول المجلس التعاون الخليجي بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرار وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فانه من زاوية أخرى يمثل ردا علميا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي[2].

وشكلت الدول الست: (السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين[3].) ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعملية والثقافية، ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار و حركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية[4].

ومن ناحية أخرى، وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس في آخر الأمر، إلا أن عضوية هذا البلد الفعلية في أمم مؤسسات المجلس تظل بعيدة الأمد، ولم تصبح الفكرة واردة سوى بعد تسوية النزاع الحدودي بينه وبين السعودية في عام 2000م. وستقتصر عضوية اليمن في الوقت الحالي على الأجهزة المعنية بالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية[5].

إن انضمام الأردن والمغرب إلى "دول التعاون" ينطوي على فائدة مشتركة كونه يندرج في سياق توحيد الصف العربي وإن جزئيا في عالم تحكمه التحالفات القائمة على المصالح المشتركة، وإن الأردن هو امتداد جغرافي لدول المنطقة وقبائلها ويتميز بجودة التعليم النوعي ويمكن الاستفادة منه ويتميز بجودة البنية المناسبة للاستثمارات الخليجية السياحية والأردن يتمتع بنسبة عالية وتقارب الكثير من الدول الأوروبية وهي وجود 2000 باحث لكل مليون مواطن وهي من النسب المرتفعة عالميا كما أن الأردن يمتاز بالصناعات الدوائية والطبية فالأردن يصدر الأدوية إلى ستين دولة وقد يكون قاعدة للاكتفاء الذاتي من الأدوية لدول الخليج وقاعدة استثمارية مستقبلية في

1 – محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة) منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص234.

2 – موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، سطيف، 8–9 ماي 2004، ص6.

3 – حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2004، ص513.

4 – سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص77.

5 – روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص04. www.sesric.org/jecd/jecd.08/08/2020

تقديم الخدمات الطبية والسياحة العلاجية لدول المنطقة إذ تم دعم هذه المشاريع من دول الخليج عبر مشروعات مشتركة.

ويتميز الأردن بنظام ملكي دستوري يتطابق مع أنظمة مجلس التعاون الخليجي في منهجية الحكم وأسلوب التعاون مع الشعوب ما يترك مساحة كبيرة للتفاهمات وتطابق الآراء بين النخب الحاكمة. وتعتبر القوات المسلحة الأردنية من أكفأ القوات العربية انضباطا وعملياتيا وبالتالي سوف يمكن التعويل عليها عند الحاجة لها من خلال تقديم الإسناد البري والبحري للقوات المسلحة الخليجية أو القيام بتدريب كوادر أو أطقم و ضباط الجيوش الخليجية بالإضافة إلى التشابه والتطابق في منظومة العقيدة العسكرية ومنظومة التسليح.

و بالنسبة إلى المغرب ينطوي دخولها في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي على جملة دوافع ايجابية أبرزها:

1- على المستوى السياسي: يقع المغرب في أقصى المغرب العربي وهو الدولية العربية الشمال إفريقية التي مازالت متماسكة بعد ربيع الثورات العربية على الجمهوريات الوراثية في شمال المغرب العربي- والمغرب الكثير من العلاقات الإفريقية والأوروبية المتميز مما سيشكل مدخلا لدول مجلس التعاون مع هذه الدول و بكفاءة عالية لمحاصرة الجهد الدبلوماسي الإيراني و الذي يحاول التغلغل في الشمال الإفريقي كما أعلن المغرب قيامه بإصلاحات سياسية مرتقبة مما سيخلق مناخا سياسيا مستقرا و يساعد على الاستثمارات الخارجية.

2- على المستوى الاقتصادي: يبلغ عدد سكان المغرب 31 مليون نسمة و يشكل قاعدة قوية لأسواق مصدرة و منتجة فالمغرب سيقوم بتصدير 400 ألف سيارة خلال عام 2011 م و المغرب بتصدير 590 ألف طن من الأسماك و هي من الصناعات الضخمة التي يمكن الاستثمار بها بواسطة دول مجلس التعاون كما أن السياحة و التي تشكل 13% من إجماليا الدخل المغربي تعتبر مدخلا للاستثمار الخليجي المكثف فيها و خصوصا لقرب المغرب من أوروبا و وجود البنية و البيئة الملائمة للاستثمار و بالتالي فإن رؤوس الأموال الخليجية ستكون في مأمن من التجميد أو القيود في حال الخلافات السياسية مع بعض الدول الغربية و يشكل الدعم الخليجي للمغرب من الناحية الاقتصادية عاملا مهما لاستقرار نظام حكم صديق لأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي و سوقا منتجة و مصدرة لدول المجلس و عاملا سياسيا مساعدا لسياسة المجلس.

3- المستوى العسكري و الأمني: تعتبر القوات المسلحة المغربية ثاني أكبر قوة عسكرية في إفريقيا بعد مصر و التي أصبحت مشغولة بأمنها الداخلي قبل الخارجي و القوات المغربية لديها 256 ألف رجل تحت السلاح و يمكن استخدامهم كقوات مساندة و دعم عند الحاجة في تكوين تحالف عربي لردع العدو الإيراني أو أي عدو آخر[1].

1 – فهد الشليمي وآخرون، المنطقة العربية بؤرة توترات... والتدخلات والتهديدات الإيرانية تحتم إيجاد أداة تكاملية للمواجهة. http://www.al-seyassah.com/ArticleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/140389/reftab/59/Default.aspx le 08/08/2020 à: 19:55h.

إن الخطوات التي سارت نحوها دول مجلس التعاون في سبيل تحقيق تكاملها الاقتصادي، تستند إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم توقيعها في أواخر عام 1981 م، والتي جددت في نهاية عام 2001 م، أي بعد عقدين من الزمان تم خلالها إنجاز الكثير من الخطوات الرامية إلى تحقيق تكامل هذه الدول مما تطلب استيعاب هذه الانجازات و فتح آفاق جديدة لتطورها من خلال تطوير الاتفاقية ذاتها باعتبارها من المرتكزات الأساسية لهذا التكامل[1].

جدول رقم 01: مراحل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

مرحلة التكامل	المادة	ملاحظات
منطقة التجارة الحرة	وتنص كل من المادة الأولى والثانية على معاملة واردات و صادرات المواد الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية والتي يكون مصدرها دول مجلس التعاون معاملة المنتجات الوطنية و تعفي هذه المنتجات من الرسوم الجمركية وما شابهها عدا ما كان منها مقابل خدمات مثل رسوم الأرضية و التخزين والنقل والشحن والتفريغ .	تم الاتفاق على تعريف للقيمة المضافة المحلية والتي لابد وان تشكل ما مقداره 40% من قيمة السلعة حتى تتمكن السلعة من الحصول على الإعفاء المطلوب. إلا أن دول المجلس لم ترض بهذا التعريف ، وتم في ضوء ذلك إعداد دراسات الاقتراح التعريف الملائم وتم حسابه بطريقة تعمل على تخفيض القيمة المضافة والى ألان لم يتم إقرار التعريف الجديد . تم إعطاء الأولوية في المشروعات الحكومية للمنتجات المحلية و المنتجات ذات المنشأ الوطن.
الاتحاد الجمركي	تنص المادة الرابعة على فرض تعريفة جمركية موحدة لدول مجلس التعاون تجاه الخارجي خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .	لقد تم تحديد المدة لتحديد التعريفة الجمركية الموحدة أكثر من مرة . وتم الاتفاق على تصنيف أكثر من2000 سلعة ، وتبقى 26 سلعة سيتم النظر بما مستقبلا. كما تم الاتفاق على بعض البنود للتعريفة الموحدة .، الموافقة على زيادة الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته كحد أدن 70% لجميع الدول دون استثناء اعتبارا من يوليو 1997. وتم اعتماد البرنامج الزمن لإقامة الاتحاد الجمركي و سيبدأ العمل به اعتبارا من سنة 2001 وتم تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالانتهاء من

1 – العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ص7
http://www.internationale.com/trade/T-toc.php le 08/08/2020 à: 20:00h.

		الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة في فترة أقصاها ديسمبر 1999.
السوق المشتركة	في المادة الثامنة تتفق الدول الأعضاء على تنفيذ القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون معاملة متساوية لمعاملة مواطنيها في إمجال حرية الانتقال والعمل والإقامة وحق التملك والإرث والإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.	تم السماح للمنتجين الطبيعيين و الاعتباريين بتصدير منتجاتهم إلى أي دولة عضو دون الحاجة إلى وكيل محلي معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول مجلس التعاون معاملة مثيلاتها الوطنية. السماح لمواطن دول المجلس الطبيعيين و الاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصناعية و الزراعية و المقاولات و الفندقة و المطاعم و الصيانة و التشغيل والمجالات التعليمية و مختلف الوظائف الإدارية المساعدة بالدول الأعضاء وممارسة النشاط التجاري. و السماح لعدد من المهنيين و جميع الحرفيين بممارسة مهنهم و حرفهم في أي دولة من الدول. والمساواة في المعاملة الضريبية. ومنح حق التملك للعقار والسكن لمواطني دول مجلس التعاون.
الاتحاد الاقتصادي	وتنص المادة السابعة على تنسيق السياسات والعلاقات التجارية للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى. وتنص المادة العاشرة على تحقيق التناسق والتجانس بين الخطط الإنمائية لتحقيق التكامل . وفي المادة الواحدة والعشرين والمادة الثانية والعشرين نص على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية والعمل على توحيد العملة.	تضارب بعض التشريعات و النظم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي مع بنود الاتفاقية. تم توحيد و تقريب عدد من هذه الأنظمة منها إصدار النظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس و النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني . وضع قواعد لتنسيق و تشجيع إقامة المشاريع الصناعية. وتم تكوين عدد من المؤسسات الخليجية المشتركة. التأخر في البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار العملة الخليجية الموحدة. اختلافات السياسات الخاصة بالحوافز و المميزات التي تعطى للقطاع الخاص. إقرار توحيد الأداة القانونية التي تصدر بها القرارات التطبيقية لقرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية .

المصدر: رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 1997، ص 11.

المطلب الثاني: اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي.

تعزيز المسيرة مجلس التعاون، توصلت دول المجلس إلى توقيع عدد من الاتفاقيات فيما بينها شملت عدد من المجالات.

أولا: اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية 1997م.

اتفاقية تنفيذ الأحكام والانابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وافق عليها المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة عشرة التي عقدت في سلطنة عمان بتاريخ 13 . 14 رجب 1416هـ الموافق 4 – 6 ديسمبر 1995م . بناء على توصية وزراء العدل في اجتماعهم السادس المنعقد في مقر الأمانة العامة بالرياض في 29 – 30 شوال 1414هـ الموافق 10 – 11 ابريل 1994م.

وقد صادقت عليها الدول الأعضاء في مجلس التعاون

بعون الله تعالى ، إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية . إيمانا منها بأهمية تنمية علاقات التعاون القائمة بينها في المجالات القضائية وسعيا لبلوغ أهداف مجلس التعاون المنصوص عليها في المادة الرابعة من نظامه الأساسي من تحقيق التناسق والترابط والتعاون بين دوله في مختلف المجالات واستلهاما بمبادئ الشريعة الإسلامية[1] .

ثانيا: الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون،2002م.

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس.

وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالا لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981 من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.

1– مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، اتفاقية تنفيد الأحكام والانابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان، 1995.

وسعيا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها .

ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

واستجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية[1].

ثالثا: اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية 2004م.

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيمانا منها بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي جمع بين شعوبها وسعيا وراء تحقيق التعاون والتكامل والتواصل بين مواطنيها فيما من شأنه تعزيز الجهود المبذولة في كافة المجالات وصولا إلى تحقيق الآمال نحو مستقبل زاهر.

واعترافا منها بأن الحياة الفطرية بكافة أنواعها تشكل أساسا للازدهار الريفي البشري الحافظ والتنمية الاقتصادية طويلة المدى، إلى جانب أهميتها التراثية الكبرى للأمة العربية بوصفها القيمة على هذه الموارد التي استخلفها الله سبحانه وتعالى عليها لتحافظ على بقائها من أجل الأجيال القادمة.

وإدراكا منها بأن الكثير من أنواع الأحياء الفطرية بكافة أنواعها ومواطنها الطبيعية تواجه تهديدا خطيرة ينذر بتدميرها من خلال الاستغلال غير الصحيح والنشاطات البشرية المختلفة التي تسبب تدهور للمواطن الطبيعية للأحياء الفطرية.

وتقديرا لضرورة أن تؤخذ المحافظة على الحياة الفطرية بكافة أنواعها في الاعتبار في إستراتيجيات وأهداف التخطيط الوطني.

وعملا بالمبدأ السابع من السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة والعمل البيئي المشترك في دول مجلس التعاون[2].

رابعا: اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،2010.

إن حكومات كل من: مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت .

الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية . انطلاقا من أهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق و روابط أقوى بين دول المجلس، واستنادا إلى الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على إقامة اتحاد نقدي

1-مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الطبعة الثانية، 2002.

2-مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية،2004.

بين دول المجلس وتوحيد العملة . ومواصلة للخطوات التي تم اتخاذها لإقامة الوحدة الاقتصادية بينها. وتأكيدا لعزمها إقامة اتحاد نقدي ووضع أسسه القانونية والتنظيمية

على قواعد راسخة وثابتة. وفي ضوء القرارات الصادرة عن مجلس التعاون في شأن الاتحاد النقدي[1].

المطلب الثالث: الوحدة النقدية الخليجية.

كان هدف إنشاء عملة موحدة لمجلس التعاون الخليجي منذ 1981م إحدى ركائز الوحدة بين دول المجلس، و لكن لماذا الاهتمام حاليا أكثر بإتمام هذا المشروع.

أولا: العملة الموحدة.

يستخدم مصطلح الاتحاد النقدي أو إتحاد العملة تبادليا و هما يعنيان نفس الشيء، و الواقع أن الاتحاد النقدي هو المرحلة الأخيرة في عملية موسعة للتكامل الاقتصادي و المالي تعرف باسم التحاد الاقتصادي والنقدي[2] والتي تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية عديدة بما في ذلك زيادة التجارة البينية، وتحقيق الشفافية في الأسعار، وتعزيز حرية انتقال العمالة و زيادة وفرات الحجم و تحسين مناخ الأعمال و تعزيز أسواق رأس المال.

ويرى أغلب الاقتصاديين أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية و ذلك بإحلال عملة واحدة مشتركة محل مجموعة من العملات ينفذ تداولها بين مجموعة من الدول الأعضاء، ويعرف الاقتصادي (Fritz machlup) التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[3]. و على هذا الأساس ينظر(Fritz machlup) إلى أن التكامل النقدي هو أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية، حيث أن حرية التنقل و الهجرة و حرية تحويل رؤوس الأموال و حرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل بصفة تامة، و خاصة و أن التجارة تستدعي المدفوعات و حركات رؤوس الأموال تستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة و أن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الفرص للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها، ومن ثم يتم إنشاء نظام مدفوعات دولي يسمح بإجراء المدفوعات، و بإجراء عمليات الصرف الأجنبي بلا قيود أو رقابة[4]، و هو ما يعرف بالتكامل النقدي الذي يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي.

1-مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2009.

2 - صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي "، مجلة الباحث، جامعة أدرار، الجزائر، عدد 2011/09، ص244.

3 - Fritz Machlup: " Economic integration/word wide.Regional.sectoral ", Macmillan, London, 1976, p09.

4 - Fritz Machlup: lbid, p20.

و من هذا التعريف يتضح أن جوهر التكامل النقدي هو اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية المنفصلة، و بذلك يكون متفقا مع معظم كتابات الاقتصاد بين في تعريف الاتحاد النقدي على أساس إنشاء عملة مشتركة.

كما يتفق بذلك مع الاتحاد الرئيسي للفكر الاقتصادي الذي يغلب عليه تقسيم الاتحاد النقدي من زاوية المكاسب و التكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها، حيث يحدد تلك المنافع على أنها إزالة العقبات التي تفوق المبادلات بين المناطق التي تستعمل عملات مختلفة.

وفي الدراسات الاقتصادية تعتبر نظرية (R.A.Mnudell) الذي كان أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى في سنة 1961م للتعبير عن منطقة اقتصادية تضم عدد من الدول وتستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر، وترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها ارتباطا قويا يجعلها تشكل في الواقع عملة واحدة[1]. وتشير تلك النظرية إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى يستلزم أن تكون للدولة الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات مشتركة (Common Shocks) وأن تكون تلك الصدمات متماثلة (Symmetric) وهو ما يتطلب ما يلي :[2]

- أن ترتفع درجة كثافة التجارة البينية.
- تشابه هياكل الإنتاج.
- تشابه مستويات ومعدلات نمو الدخل.
- تقارب مستويات الأسعار.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج.

والى جانب ذلك فإن الشرط الأساسي لمنطقة اقتصادية مثالية هي حركية عوامل الإنتاج، وبفضل هذا الشرط فان نظام الصرف الثابت أو عملة موحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدولة أخرى، والذي يسمح بتعديل سريع للاختلالات.

وعليه فان أي أزمة غير متناظرة في داخل المنطقة ينتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب، وعلى العكس من ذلك فانه في حالة غياب حركة عوامل الإنتاج فان المنطقة الاقتصادية غير

1 – صديقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص244.

2 – محمد ابراهيم السقا ومساعدين عيد، مقال " هل تنجح العملة الخليجية الموحدة "، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت، تاريخ 2011/06/13، ص45.

مثالية والأزمة غير المتناظرة تحتاج إلى تعديل نقدي، والذي بدونه سوف ينتج بطالة وعجز في ميزان المدفوعات بينما الدول الشريكة لها ميزان فائض وضغوطات تضخيمية[1].

ثانيا: العوائق والآثار الايجابية والسلبية للعملة الموحدة.

أ- عوائق العملة الموحدة:

وحاليا تبرز عوائق عدة أمام التوصل الى اتحاد نقدي خليجي منها[2]:

– التأخر في التطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الموحدة، وهو أمر مهم، حيث تساهم التعريفة الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية، حيث تنتقل السلع كما لو أنها في بلد واحد، الأمر الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لاستكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة، وبالتالي عملة خليجية موحدة. أيضا ما تزال هناك عوائق في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وان كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الحرية بدلا من جوازات السفر وغيرها كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقا أأمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصنفهم على أنهم أجانب، والأمر أيضا ينطبق على تملك العقارات.

ب- الآثار الايجابية للعملة الموحدة:

يمكن رصد فوائد جمة من جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية منها:

1- بعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثار بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متشارعة[3].

1 – محمدين بوزيان والطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، ص02.

2 – www.gcc-sg.org/achivement-stat2003/achvmt5.htmlsonrce le 09/08/2020 à 16:48h

3 – ناصر ابراهيم العقود، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، المسيرة نشره شهرية تعني بسيره التعاون المشترك، الأمانة العامة الرياض، العدد الرابع، 2008، ص02.

2- الاستقرار في صرف العملة الخليجية[1]، وتعميق مفهوم السوق الواحدة ويساهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وتطويرها من النواحي التشريعية والفنية والعملياتية، خاصة سوق السندات، كما يساعد على تطوير أسواق الأسواق ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة وتنوع الأدوات المطروحة فيها وتوسيع قاعدة المستثمرين المتعاملين[2].

3- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصاد.

4- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما يعكس ايجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

5- إن الآثار الايجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقارنة بآثار الايجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس ايجابيا على الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

أخيرا، فإن هناك نقاشا يدور أحيانا حول مدى ملائمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادية[3].

1 – سلمان الدوسري، العملة الخليجية... متى؟، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد1، 412 10يونيو 2007، http://www.aawsat.com/details.asp?article=421598&issueno=10412 le 09/08/2020 à 17:30h

2 – التقرير النصف سنوي للأمانة العامة للاتحاد من 01يناير لغاية 30يونيو 2010. www.fgccc.org le 09/08/2020 à 19:20h

3 – أحمد عارف العساف والوادي محمود حسين، نشرة اقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010، ص ص318-320.

جـ- الآثار السلبية للعملة الموحدة.

لكن في المقابل هناك سلبيات سوف تنجم عن استخدام عملة خليجية موحدة أبرزها:

- إلغاء الكيانات الخليجية باعتبارها خصوصية لكل دولة، وربما جاء تحفظ سلطنة عمان على العملة الموحدة ليصب في هذا الاتجاه، حيث ترغب عمان في الحفاظ على خصوصيتها باعتبار أن العملة رمز للثقافة والهوية والعادات والتقاليد، غير أن هناك عوامل مشتركة تربط بين دول الخليج مثل العادات واللغة والدين وتجعل إمكانية التوصل إلى عملة موحدة أمر سهل المنال ويمكن _حفاظا على هوية كل دولة_ استخدام صور للعملة الموحدة مستوحاة من بيئة الدول الأعضاء كافة.

في المقابل يتحفظ مدير البحوث والإحصاء بالبنك المركزي العماني علي حمدان على إقرار عملة خليجية موحدة قبل إقرار عدد من السياسات كما يقول أبرزها:

- وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق، وتجنب الهزات الخليجية العنيفة، كما أن التوصل إلى عملة خليجية موحدة يحتاج إلى وقت، فالأوروبيون لم يوحدوا عملتهم فجأة أو بسرعة، إنما استغرق ذلك وقتا طويلا تم خلاله وضع معاير وسياسات تم التعامل معها بنجاح حتى تم إقرار العملة الأوروبية الموحدة.

- النقطة الثانية أنه لا يمكن التوصل إلى عملة موحدة دون توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول المجلس، فليس من المعقول أن يتم الحديث عن اتخاذ نقدي دون أن تكون _كما يقول حمدان_ قد توصلنا إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، وليست لدينا معايير فيما يتعلق بمعدلات وأحجام العجز في الموازنات[1].

1 - www-gcc-sg.org/archievement-stat-2003/achvmt5.htmlsonrce le 09/08/2020 à 22:13h

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أدى التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق خطوات متقدمة وساهمت جهود التعاون في قيام الاتحاد الجمركي بين دول المجلس وانعكست هذه المساهمات في تطور التجارة لدول المجلس. وفي هذا المبحث سوف نحاول إلقاء الضوء على تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في المطلب الأول أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه إلى تطور حجم التجارة البينية لدول المجلس.

المطلب الأول: تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

كما هو معروف على التصدير أنه اجتياز السلع الوطنية إلى خارج الحدود الدولية، ولكن الأوضاع تختلف حسب كل دولة إذا كانت منظمة إلى تكتل أو تجمع اقتصادي أو إذا كانت مستقلة وأيضا تقوم الدول التي تعاني نقصا فيبعض الموارد إلى إسترادها من الدول التي لديها فائض فيها وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

أولا: إجمالي الصادرات.

الجدول رقم 02: إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي. الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	147869	16683	25143	36601	74957	62619	363872
2011	200070	22505	364699	47092	114444	102704	851514
	%35.30	%34.89	%45.21	%28.66	%52.67	%64.01	%13.40
2012	232101	22262	388401	52138	132914	114516	942332
	%16.00	%-1.07	%6.49	%10.71	%16.13	%11.50	%10.66
2013	232980	24541	375873	56429	133336	114094	937253
	%0.37	%10.23	%-3.22	%8.23	%0.31	%-0.36	%-0.53
2014	213937	23213	342432	53221	126703	100660	860166
	%-8.17	%-5.41	%-8.89	%-5.68	%-4.97	%-11.77	%-8.22
2015	167906	16693	203550	34889	77290	54089	554417
	%-21.51	%-28.08	%-40.55	%-34.44	%-38.99	%-46.26	%-35.54
2016	212867	12921	183579	26776	57311	46058	539512
	%20.77	%-22.59	%-9.81	%-23.25	%-25.84	%-14.84	%-2.68
2017	221865	15526	221835	32902	67502	54991	614621

%4.22	%20.16	%20.83	%22.87	%17.78	%19.39	%13.92	
236814	18044	294373	41761	84288	71954	747234	2018
%6.73	%16.21	%32.69	%26.92	%24.86	%30.84	%21.57	

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشكل رقم04: المنحنى البياني لإجمالي الصادرات

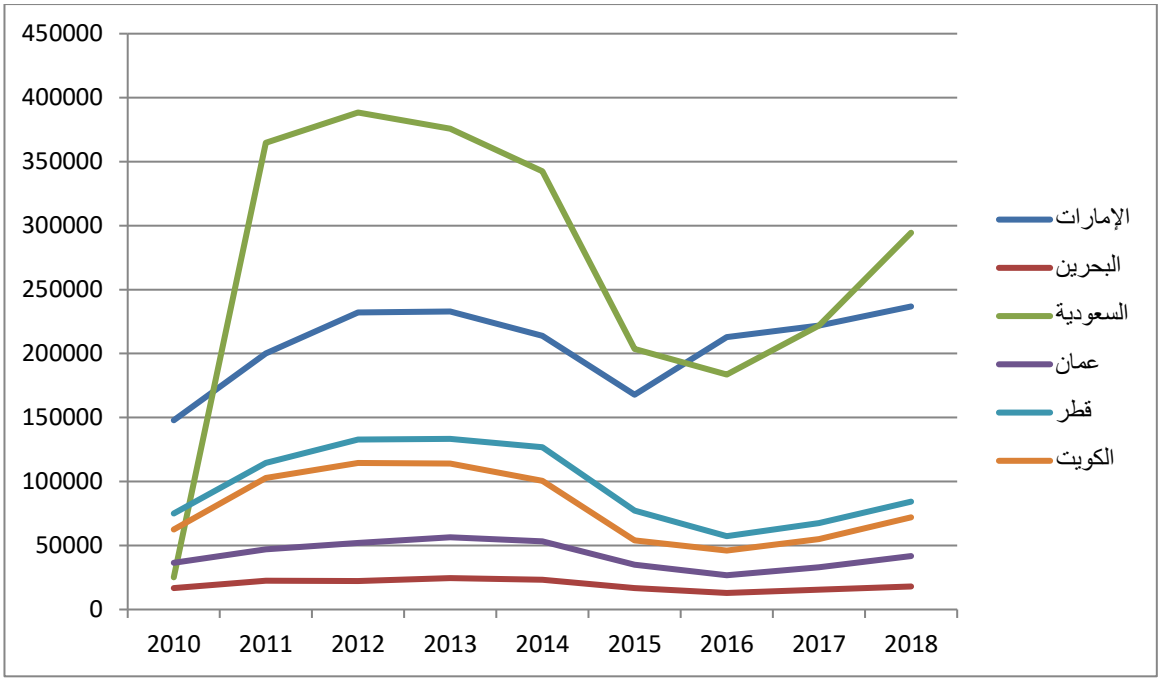

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يتضح لنا من خلال الجدول والمحنى البياني الموضح أعلاه بأن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي قد عرفت تراجعا إبتداءا من سنة 2013 (وهي السنة التي انخفضت فيها أسعار النفط) والى غاية 2016م، وكانت النسبة الأكبر في التراجع لقيمة إجمالي هذه الصادرات يعود إلى سنة 2015 والتي قدرة بـ 35.54% مقارنتا بسنة 2014.

كما نلاحظ أيضا بأن كل دول المجلس قد تأثرت بانخفاض أسعار النفط. واتضح ذلك من خلال انخفاض وتراجع قيمة صادرات دول المجلس. ونرى كذلك أن السعودية هي أكبر دولة مصدرة بين بقية دول المجلس حيث بلغ إجمالي صادراتها 2399885 مليون دولار، حيث سجلت أكبر قيمة لصادراتها سنة 2012م بقيمة 388401 مليون دولار، أما أدنى قيمة سجلتها صادراتها كانت سنة 2010م والتي قدرت بـ 25143 مليون دولار، وجاءت في المرتبة الثانية دولة الإمارات حيث بلغ إجمالي صادراتها 1866409 مليون دولار، حيث سجلت أكبر قيمة لصادراته سنة 2018م بقيمة 236814 مليون دولار، أما أدنى قيمة سجلتها صادراتها كانت سنة 2010م والتي قدرت بـ 147896 مليون دولار. ثم ثلثتهما قطر لتحتل المرتبة الثالثة بإجمالي صادرات قدر بـ 868745 مليون

دولار، حيث سجلت أكبر قيمة لصادراتها سنة 2013م بقيمة 133336 مليون دولار، أما أدنى قيمة سجلتها صادراتها كانت سنة 2010م والتي قدرت بـ 74957 مليون دولار، أما في المرتبة الرابعة فجاءت دولة الكويت بإجمالي صادرات قدر بـ 721685 مليون دولار، حيث سجلت أكبر قيمة لصادراتها سنة 2012م بقيمة 114516 مليون دولار، أما أدنى قيمة سجلتها صادراتها كانت سنة 2016م والتي قدرت بـ 46058 مليون دولار، ثم جاءت في المرتبة الخامسة عمان بإجمالي صادرات قدر بـ 381809 مليون دولار، حيث سجلت أكبر قيمة لصادراتها سنة 2013م بقيمة 56429 مليون دولار، أما أدنى قيمة سجلتها صادراتها كانت سنة 2016م والتي قدرت بـ 26776 مليون دولار، وأخيرا في المرتبة السادسة جاءت البحرين بإجمالي قدر بـ 172388 مليون دولار، حيث سجلت أكبر قيمة لصادراتها سنة 2013م بقيمة 24541 مليون دولار، أما أدنى قيمة سجلتها صادراتها كانت سنة 2016م والتي قدرت بـ 12921 مليون دولار.

ثانيا: إجمالي الواردات.

الجدول رقم03 : إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي.

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	132175	15533	106863	19775	23170	22659	320175
2011	464127	18728	131586	24019	22323	25144	385927
	%24.17	%20.56	%23.13	%21.46	%-3.65	%10.96	%20.53
2012	181762	19822	155593	28636	25214	27267	438294
	%10.74	%5.84	%18.24	%19.22	%12.95	%8.44	%13.56
2013	186540	18523	168155	35577	26865	29292	464952
	%2.62	%-6.55	%8.07	%24.23	%6.54	%7.42	%6.08
2014	189633	19705	173834	30944	30442	31036	475594
	%1.65	%6.38	%3.37	%-13.02	%13.31	%5.95	%2.28
2015	259307	16427	174676	29007	32611	30952	542980
	%36.74	%-16.63	%0.48	%-6.25	%7.12	%-0.27	%14.16
2016	263831	14748	140169	23784	32060	30661	505253
	%1.74	%-10.22	%-19.75	%-18.00	%-1.68	%-0.94	%-6.94
2017	261530	17391	134519	27541	29911	33596	504488
	%-0.87	%17.92	%-4.03	%15.79	%-6.70	%9.57	%-0.15
2018	244651	20598	137065	25770	31696	35864	495644

	%-6.45	%18.44	%1.89	%-6.43	%5.96	%6.75	%-1.75
متوسط معدل النمو السنوي	%8.79	%4.46	%3.92	%4.62	%4.23	%5.98	%5.97

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الشكل رقم05: المنحنى البياني لإجمالي الواردات.

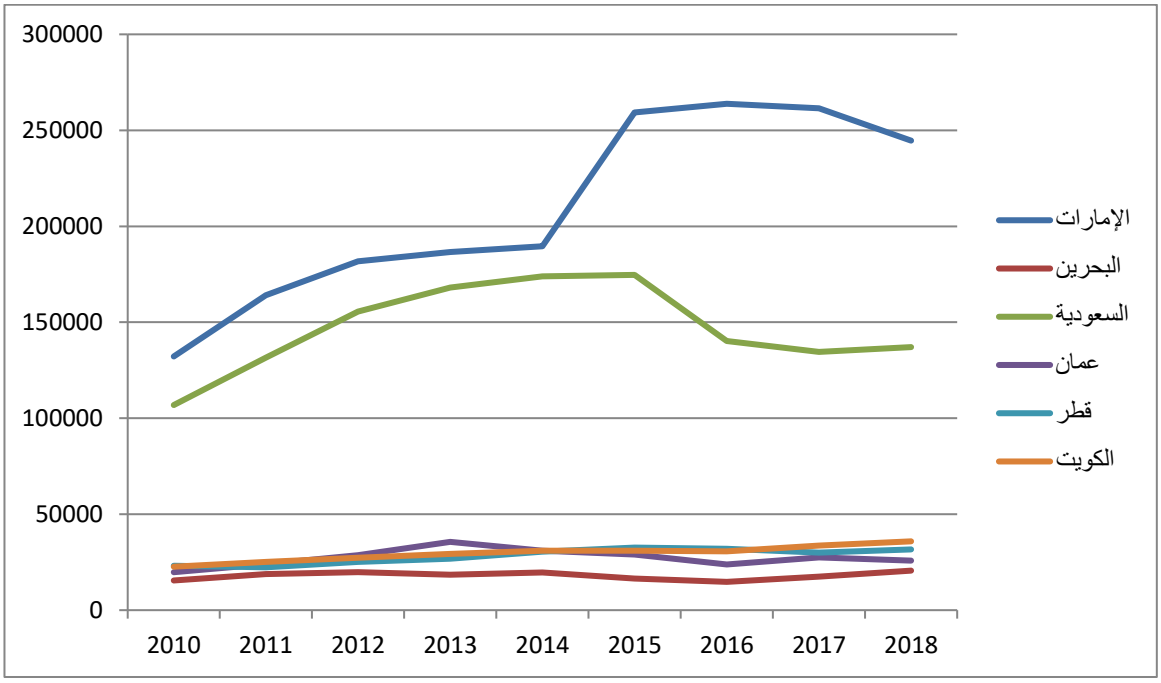

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الإحصائي للتعاون الخليجي.

يتضح لنا من خلال الجدول والمنحنى البياني الموضح أعلاه أن متوسط معدل النمو للمجلس هو 5.97%، كما نرى أيضا أن إجمالي الواردات لسنة 2018م انخفضت بالمقارنة مع سنة 2017م وقدرت نسبة الانخفاض بـ 1.75% نتيجة لتراجع مستويات الإنفاق العام على أثر تراجع أسعار النفط.

أما عند ملاحظة كل دولة على حدى نجد أن الإمارات هي التي عرفت أعلى متوسط معدل نمو وارداتها حيث قدر هذا المعدل بـ 8.79% ونلاحظ أن وارداتها استمرت في النمو إلى غاية سنة 2017م و2018م عرفة تراجعا في قيمة إجمالي وارداتها بسبب التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط على ميزانيتها.

ونرى أيضا أن الكويت هي التي تمتلك ثاني أعلى متوسط معدل نمو بنسبة 5.98% حيث تراجعت قيمة إجمالي وارداتها خلال سنتي 2015م و2016م وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.

ونلاحظ أن عمان احتلت المرتبة الثالثة بين دول هذا المجلس بمتوسط معدل نمو سنوي 4.62% وقد عرفت خلال سنة 2014، 2015، 2016، 2018م تراجعا في قيمة إجمالي وارداتها وذلك لأنها عانت من عجز في ميزانيتها قدر بـ 12 مليار دولار خلال سنة 2015م وسبب هذا العجز هو انخفاض أسعار النفط.

وقد احتلت البحرين المرتبة الرابعة بمتوسط معدل نمو سنوي 4.46% وشهدت دولة البحرين خلال سنة 2013م تراجعا لقيمة إجمالي وارداتها قدر بـ 6.55% مقارنتا بسنة 2012م وأيضا عرفت تراجعا في قيمة إجمالي وارداتها خلال سنتي 2015م و2016م.

ونلاحظ أيضا أن قطر هي التي احتلت المرتبة الخامسة بين دول المجلس بمتوسط معدل نمو 4.23% وقد شهدت خلال سنة 2011م تراجعا في قيمة إجمالي وارداتها بنسبة تغير مقدارها 3.65% مقارنتا مع سنة 2010م وأيضا شهدت انخفاض في قيمة إجمالي وارداتها خلال سنتي 2016م و2017م.

وتأتي أخيرا السعودية بمتوسط معدل نمو سنوي 3.92% ونلاحظ أن واردات السعودية عرفت تراجعا خلال سنوات 2013، 2014، 2015، 2016م وذلك راجع لاستمرار انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

في هذا المطلب سنحاول تبيين الصادرات والواردات البينية ومعدل التغير النسبي لها.

أولا: الصادرات البينية.

الجدول رقم04: الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها. الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2633.7	1406.9	6215.7	1062.1	648.09	488.8	12455.3
2004	2397.10	141512.12	8203.70	1257.40	983.14	489.31	154842.77
	%-8.98	%0.57	%31.98	%18.38	%51.69	%0.10	%11.43
2005	4763.70	1962.22	12057.00	1718.60	1526.93	518.49	22546.94
	%98.72	%38.66	%46.97	%36.67	%55.31	%5.96	%45.61
2006	5548.29	3069.26	15624.5	2356.30	1861.02	880.10	29339.47
	%16.47	%56.41	%29.58	%37.10	%21.87	%69.74	%30.12
2007	7703.04	4014.71	18965.50	3296.00	2150.18	1184.80	37314.23
	%38.83	%30.80	%21.38	%39.88	%15.53	%34.62	%27.18
2008	8730.9	6508.43	22065.03	5009.02	3942.05	1551.93	47807.36

%13.34	%62.11	%16.34	%51.97	%83.33	%30.98	%28.12	
9070.50	4767.81	19078.18	4404.98	3438.84	1382.90	42143.21	2009
%3.88	%-26.74	%-13.53	%-12.05	%-12.76	%-10.89	%-11.84	
8812.80	5832.61	20520.50	5200.22	5961.31	1408.80	47736.24	2010
%-2.84	%22.33	%7.56	%18.05	%73.35	%1.87	%13.27	2010
9626.20	8103.70	24676.10	4987.11	6528.92	1682.90	55604.93	2011
%9.22	%38.93	%20.25	%-4.09	%9.52	%19.45	%16.48	
14411.75	7520.62	25690.50	5782.61	8660.40	1906.50	63972.38	2012
%49.71	%-7.19	%4.11	%15.95	%32.64	%13.28	%15.04	
17564.9	10707.10	25403.50	8359.30	7966.60	1915.80	71917.2	2013
%21.87	%42.36	%1.11	%44.55	%-8.01	%0.48	%12.41	
18178.30	8880.80	25976.70	8401.70	7922.00	1878.60	71238.1	2014
%3.49	%-17.05	%2.25	%0.50	%-0.55	%-1.94	%-0.94	
20603.3	5998.4	12820.9	6526.1	3048.3	1843.0	50840	2015
%13.34	%-32.45	%-50.64	%-22.32	%-61.52	%-1.89	%-28.63	
31324.9	4096.9	12838.7	4684.4	2421.8	1661.9	57028.6	2016
%52.03	%-31.70	%0.13	%-28.22	%-20.55	%-9.82	%12.17	
31450.9	3659.9	13327.4	4431.3	1713.4	1878.7	56461.6	2017
%0.40	%-10.66	%3.80	%-5.40	%-29.25	%13.04	%-0.99	
44462.6	3686.3	12633.4	6491.4	1542.2	2046.4	70862.3	2018
%41.37	%0.72	%-5.20	%46.78	%-9.99	%8.92	%25.50	
%23.36	%11.14	%7.73	%15.85	%13.37	%11.59	%4.25	متوسط معدل النمو السنوي%

المصدر: – الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة عبر الموقع www.gcc-sg.org شوهد يوم 2020/08/20

– المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

الشكل رقم06: المنحنى البياني لنسب تغير للصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

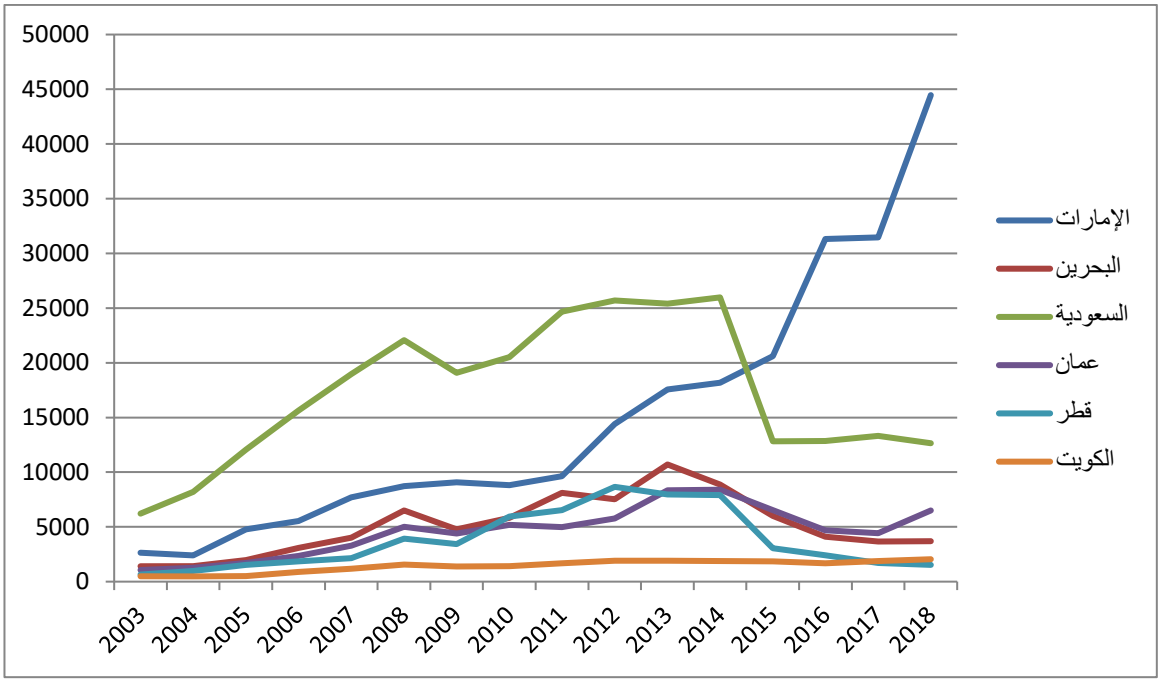

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات السوق الخليجية المشتركة والمركز الإحصائي.

يتضح لنا من خلال الجدول والمنحنى البياني للصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003م على نمو التجارة البينية يحث كانت قيمة هذه الصادرات البينية في تزايد مستمر مابين الأعوام 2003-2008 ويلاحظ انخفاض وتراجع في حجم الصادرات البينية خلال سنة 2009م وقدرت نسبة التراجع بـ 11.84% مقارنة مع سنة 2008م وهذا بفعل تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول المجلس.ونلاحظ بأن قيمة هذه الصادرات البينية قد عادة إلى النمو بداية من سنة 2010م وبقيت في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2013م، حيث بلغ إجمالي هذه الصادرات خلال هذه السنة 71917.2 مليون دولار، أما سنتي 2014 و2015م فقد عرفنا تراجعا في قيمة الصادرات وقد قدرت نسبة التراجع لسنة 2014 بـ 0.94% ونسبة التراجع لسنة 2015 بـ 28.63% وهذا نظرا لانخفاض أسعار النفط وتأثيرها على قيمة الصادرات البينية لدول المجلس، ونرى أن قيمة الصادرات البينية عادت إلى النمو سنة 2016م حيث بلغت القيمة 57028.6 مليون دولار ونرى أيضا تراجع قيمة إجمالي الصادرات البينية خلال سنة 2017م بنسبة 0.99%، أما بالنسبة لسنة 2018م فقد عرفت ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات البينية بنسبة 25.50% نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات السلعية البينية غير النفطية وطنية المنشأ والسلع البينية المعاد تصديرها.

أما عند ملاحظة كل دولة على حدى فنلاحظ أن الإمارات هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو لهذه الصادرات البينية بين دول المجلس حيث قدر المعدل بـ 23.36% ونلاحظ أنها هي الدولة الوحيدة التي لم تشهذ تراجعا في قيمة صادراتها البينية خلال سنوات (2009-2013-2014م) وهذا دليل على مرونة اقتصادها وتكيفه مع مختلف الصدمات الخارجية وبقية صادراتها البينية في نمو مستمر حتى سنة 2018م ولم تتأثر بشكل سلبي بأي صدمة خارجية.

أما بالنسبة لثاني متوسط معدل نمو بين دول المجلس كان من نصيب عمان حيث قدر بـ 15.85% ونرى أيضا النمو المتزايد والمستمر لقيمة صادراتها البينية بداية من سنة 2003م وإلى غاية 2008م، وعرفت تراجعا خلال سنة 2009م بنسبة تغير قدرت بـ 12.05% مقارنة مع سنة 2008م، ويرجع هذا لتأثيرها هي أيضا بأزمة 2008م ثم عادت للنمو سنة 2010م ولكن لم يدم طويلا لتتراجع قيمة صادراتها البينية سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 4.09% ونلاحظ بعدها لم تشهد تراجعا في قيمة صادراتها البينية إلى غاية سنة 2014م حيث قدرت قيمتها بـ 8401.70 مليون دولار، ونرى أن قيمة الصادرات البينية لسنتي 2013-2014م لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط على الرغم من انخفاض سعر برميل النفط العماني الخام بنسبة 43.5%، ولكن خلال سنوات 2015، 2016، 2017م نلاحظ تراجع قيمة الصادرات البينية لها بنسبة 22.32% سنة 2015م و28.22% سنة 2016م و5.40% سنة 2017م لتعود إلى النمو سنة 2018م حيث قدر اجمالي الصادرات البينية لهذه السنة بـ 6491.4 مليون دولار مقارنتا بنسبة 2017م حيث قدرت خلالها قيمة الصادرات بـ 4431.3 مليون دولار.

وكذا نلاحظ من الجدول أن قطر هي التي تحتل المرتبة الثالثة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو صادراتها البينية، والذي قدر بـ 13.37% ونرى أن قيمة صادراتها البينية قد عرفت نموا مستمرا و ملحوظا بداية من سنة 2003م وإلى غاية سنة 2008 بمتوسط معدل نمو 45.54%، ثم بعد ذلك عرفت قيمة الصادرات البينية انخفاضا بنسبة 12.76% خلال سنة 2009م مقارنة مع سنة 2008م ويرجع ذلك لتأثرها بالأزمة المالية العالمية، وعادت قيمة الصادرات البينية الى النمو مرة أخرى سنة 2010م حيث قدرت قيمة الصادرات خلالها بـ 5961.31 مليون دولار، ولكن نلاحظ من خلال الجدول أن هذا النمو لم يستمر طويلا حيث عادت قيمة الصادرات للتراجع سنة 2013م وإلى غاية سنة 2018م حيث قدرة قيمة الصادرات خلال هذه السنة بـ 1542.2 مليون دولار ويرجع هذا بشكل أساسي إلى تأثيرها بانخفاض أسعار النفط.

ونلاحظ أيضا أن الكويت هي التي تمتلك رابع أعلى معدل نمو سنوي من حيث صادراتها البينية حيث قدر هذا المعدل بـ 11.59% وقد شهدت نمو ملحوظا من 2003م إلى غاية 2008م، أما في سنة 2009م فقد عرفت هذه

الأخيرة تراجعا في قيمة صادراتها البينية وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية ولكن هذه الأزمة لم يدم تأثيرها وعرقلتها على الصادرات البينية إلى فترة وجيزة (2009م) وبعد ما تمت العودة إلى النمو وإلى غاية سنة 2013م حيث قدرت قيمة هذه الصادرات 1915.80 مليون دولار ونلاحظ أنها عادت للانخفاض خلال سنوات (2014-2015-2016م) وهذا راجع لتأثيرها بشكل سلبي لانخفاض أسعار النفط ولكن قيمة الصادرات البينية خلال عامي 2017م و2018م كانت في نمو واستمرار حيث قدرت قيمة الصادرات البينية خلال سنة 2018م بـ 2046.4 مليون دولار. ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن البحرين هي التي تمتلك خامس أعلى معدل نمو سنوي من حيث صادراتها البينية بين دول المجلس حيث قدر المعدل بـ 11.14%، وقد تأثرت هي الأخرى بنفس الأحداث التي عاشتها باقي دول العالم، حيث عرفت تدبدبا وتراجعا في قيمة صادراتها بين صعود ونزول وذلك يرجع لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية. وأخيرا وفي المرتبة الأخيرة تأتي السعودية من حيث متوسط معدل نمو صادراتها والذي قدر بـ 7.73%، وقد تأثرت هي الأخرى من الأزمة المالية العالمية 2008م، ثم عادت قيمة هذه الصادرات إلى النمو ابتداءا من سنة 2010م ولكن سنة 2012م شهدت تراجعا في قيمة هذه الصادرات واستمر هذا التراجع إلى غاية 2017م وذلك بفعل تأثير انخفاض أسعار النفط، ولكن سنة 2018م عرفت ارتفاع في قيمة الصادرات البينية حيث قدرت قيمتها خلال هذه السنة بـ 3686.3 مليون دولار.

أما عند مقارنة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي مع إجمالي الصادرات للفترة الممتدة ما بين (2010م و2018م) فإننا نجد بأنه قد بلغت نسبة الصادرات البينية لدولة البحرين مع إجمالي قيمة الصادرات 33.92% وبهذه النسبة نلاحظ أن البحرين تحتل المرتبة الأولى بين دول المجلس، وبعدها تليها دولة عمان بنسبة قدرت بـ 14.36%، ثم تأتي الإمارات بنسبة 10.52%، ثم تأتي في المرتبة الرابعة دولة السعودية وقدرت النسبة لديها بـ 7.24% وهي نسبة جد ضئيلة، ثم قطر بنسبة 5.25% وأخيرا نجد دولة الكويت بنسبة قدرت بـ 2.24%. كل النسب سابقة الذكر تعبر عن مدى ضعف حجم التبادل البيني مقارنة مع التبادل الخارجي ويعود سبب ذلك إلى التشابه في القطاعات الاقتصادية والسلع المنتجة.

ثانيا: الواردات البينية.

الجدول رقم05 : الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها.

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2023.8	2852.8	1688.0	1826.0	730.9	1257.8	10379.3
2004	2546.8	3686.0	2276.0	3010.8	1102.6	1685.5	14307.7
	%25.84	%29.20	%34.83	%64.88	%50.85	%34.00	%37.84
2005	2906.8	4904.7	2728.8	2788.8	1408.8	1685.5	16423.4
	%14.13	%33.06	%19.89	%-7.37	%27.77	0	%14.78
2006	4797.95	5873.9	3269.1	3342.1	2159.2	2467.9	21910.15
	%65.05	%19.76	%19.79	%19.84	%53.26	%46.41	%33.40
2007	4855.38	7085.6	3825.0	4821.6	3321.7	2280.3	26189.58
	%44.09	%20.62	%17.00	%44.26	%53.83	%-7.60	%19.53
2008	6996.33	8817.1	4973.6	7175.4	3996.7	2667.0	34626.13
	%52.47	%24.43	%30.02	%48.81	%20.32	%16.95	%32.21
2009	5864.6	5685.3	478.7	5338.7	3894.7	2281.3	23543.3
	%-16.17	%-35.51	%-90.37	%-25.59	%-2.55	%-14.46	%-32.00
2010	6082.1	7732.1	5956.4	6797.4	3726.8	2524.9	32819.7
	%3.70	%36.00	%27.30	%27.32	%-4.31	%10.67	%39.40
2011	7575.7	9976.9	8565.8	8579.8	3843.7	3656.0	42197.9
	%24.55	%29.03	%43.80	%26.22	%3.13	%44.79	%28.57
2012	7554.3	10884.0	10349.1	9283.7	4025.1	3941.7	46037.9
	%-0.28	%9.09	%20.81	%8.20	%4.71	%7.81	%9.09
2013	8688.9	10622.8	12912.4	13951.8	3902.2	4788.1	54866.2
	%15.01	%-2.39	%24.76	%50.28	%-3.05	%21.47	%19.17
2014	8275.9	9909.4	12744.7	11517.0	4831.6	5187.1	52465.7
	%-4.75	%-6.71	%-1.29	%-17.45	%23.81	%8.33	%-4.37
2015	7889.1	6227.9	12990.3	13290.4	5103.5	4963.9	50465.1
	%-4.67	%-37.15	%1.92	%15.39	%5.62	%-4.30	%-3.81

2016	13754.0	5350.7	10902.8	12576.0	5163.4	4911.4	52658.3
	%74.34	%-14.08	%-16.06	%-5.60	%1.17	%-1.05	%4.34
2017	13781.7	6752.4	12101.1	5240.3	3519.6	5346.9	46742.0
	%0.20	%26.19	%10.99	%-58.33	%-31.83	%8.86	%-11.23
2018	15387.9	8430.2	15179.8	5614.5	1392.8	6225.4	52230.7
	%11.65	%24.84	%25.44	%7.14	%-60.42	%16.43	%11.74
متوسط معدل النمو السنوي	%20.34	%11.31	%11.25	%13.2	%9.48	%12.55	%13.24

المصدر: – الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة عبر الموقع www.gcc-sg.org شوهد يوم 2020/08/20

– المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

الشكل رقم 07: المنحنى البياني لنسب تغير الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

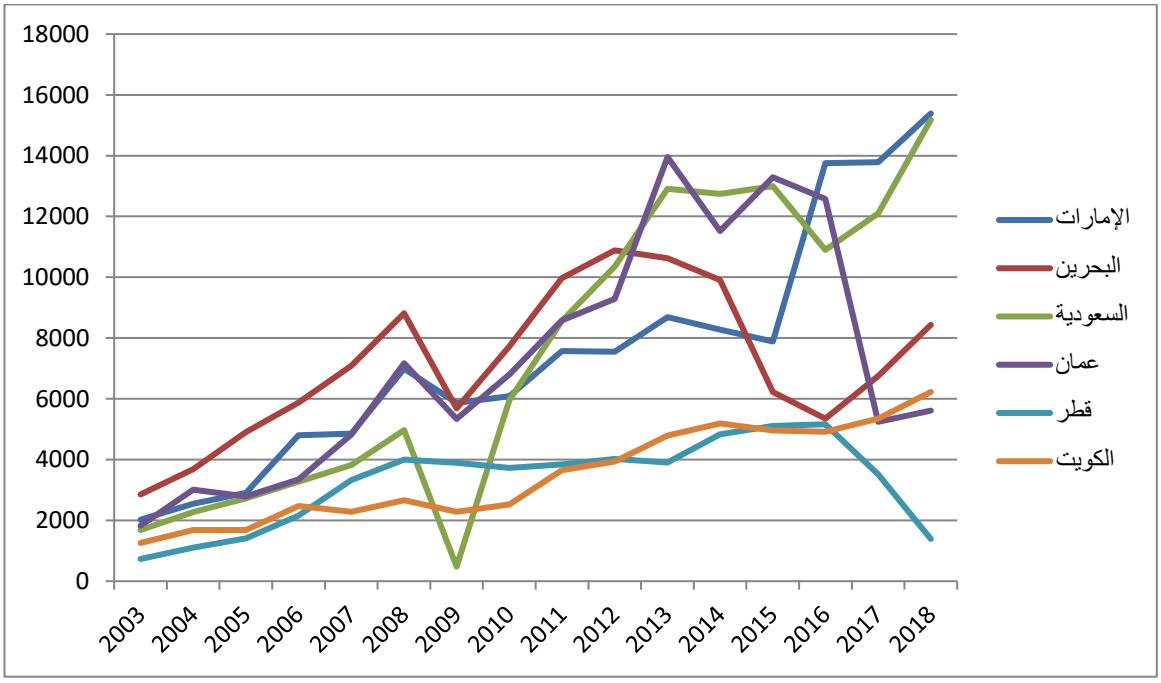

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات السوق الخليجية المشتركة والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يتضح لنا من خلال الجدول والمنحنى البياني للواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي التأثير الإيجابي والتطور الملحوظ في قيمتها لقرار إنشاء الاتحاد الجمركي سنة 2003م حيث ارتفع المبلغ من 10379.3 مليون دولار إلى 14307.7 مليون دولار سنة 2004م بنسبة تغير 37.84% وهي نسبة مرتفعة وكذلك نلاحظ تطور

قيمتها من 2003م إلى 2018م حيث بلغت قيمتها سنة 2018م 52230.7 مليون دولار أي بمعدل نمو 403.21%، وبالنظر إلى مجموع الواردات البينية نجد أن أعلى معدل لها كان سنة 2010م وذلك بعد عودتها للنمو مرة أخرى حيث قدرة نسبة التغير 39.40% وكانت أدناها سنة 2009م وذلك بعد الأزمة المالية العالمية حيث قدرت نسبة التراجع بـ 32.00%، أما عند ملاحظة كل دولة على حدى فنلاحظ أن الإمارات هي التي تمتلك أعلى مستوى نمو لهذه الواردات البينية بين دول المجلس حيث قدر المعدل بـ 20.34% وقد عانت من تدبدب وتراجع لقيمة هذه الصادرات البينية ويرجع هذا إلى تأثير أزمة 2008م بالإضافة إلى الأوضاع السياسية في العالم العربي وأيضا انخفاض أسعار النفط ولكن نلاحظ أنها عادت للنمو بداية من سنة 2016م وإلى غاية 2018م حيث بلغ قيمة الصادرات البينية خلال هذه السنة 15387.9 مليون دولار بنسبة تغير قدرت بـ 11.65% وذلك في ظل سياسة التوسع والابتكار التي تتبناها قيادة الدولة.

أما بالنسبة لثاني متوسط معدل نمو نلاحظ أن دولة عمان هي التي تحتله حيث قدر بـ 13.2% ونلاحظ أيضا أنها شهدت هي الأخرى نمو في قيمة الصادرات البينية بداية من 2003م وإلى غاية سنة 2008م وهو عام حدوث الأزمة المالية العالمية حيث نرى أنه في سنة 2009م تراجعت قيمة هذه الواردات لتأثرها بأزمة 2008م ولكن بداية من سنة 2008م وإلى غاية 2013م شهدت نمو مستمرا، ثم في سنة 2014م وإلى غاية سنة 2017م شهدت هاته السنوات انخفاض في قيمة الصادرات البينية وراجع هذا إلى استمرار انخفاض أسعار البترول، لتعود إلى النمو سنة 2018م حيث قدر إجمالي الصادرات البينية لهذه السنة بـ 5614.5 مليون دولار ومعدل تغير قدر بـ 7.14%.

وكذلك نلاحظ أن دولة الكويت قد احتلت المرتبة الثالثة من حيث متوسط معدل النمو السنوي والذي قدر بـ 12.55% وهي أيضا قد عانت من تأثير أزمة 2008م ولكن نلاحظ أن وارداتها البينية لم تتأثر كثيرا بانخفاض أسعار النفط ويرجع هذا لاقتصاد الكويت القوي بما يتمتع به من ميزات تنافسية والتي ميزته عن باقي اقتصاديات دول المجلس ولعل أهمها الأصول والفواض المالية التي يمتلكها.

وقد احتلت البحرين المرتبة الرابعة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نموها السنوي، حيث قدر هذا المعدل بـ 11.31% وقد عانت هي أيضا من تأثير أزمة 2008م حيث نلاحظ انخفاض قيمة الواردات البينية لديها سنة 2009م بنسبة تراجع قدرها 35.51% مقارنة مع سنة 2008م ولكن لم يدم هذا التأثير كثيرا حيث عادت إلى النمو بداية من سنة 2010م وإلى غاية سنة 2012م وقد بلغ معدل نموها خلال فترة (2009م-2012م) 24.70% ثم عادت للانخفاض مرة أخرى سنة 2013م وإلى غاية 2016م وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط لترجع إلى النمو بداية من سنة 2017م وقدرت قيمة الواردات البينية سنة 2018م بـ 8430.2 مليون دولار.

أما بالنسبة لدول السعودية فقد احتلت المرتبة الخامسة بين دول المجلس بمتوسط معدل نمو قدر بـ 11.25% ونلاحظ أنها شهدت نمو ملحوظا و زيادة في وارداتها البينية بداية من 2003م إلى غاية 2008م أما في سنة 2009م فقد شهدت تراجعا في قيمة الواردات البينية وبلغت نسبة التراجع فيها 90.37% مقارنة بنسبة 2008م

ويرجع هذا لانعكاسات تأثير الأزمة المالية العالمية، لكن هذا لم يدم طويلا حيث في سنة 2010م شهدت نمو في قيمة الواردات البينية وقدرت نسبة التغير بين سنة 2010م و2009م بـ 27.30% ودام هذا النمو إلى غاية سنة 2013م لتعود إلى الانخفاض سنة 2014م وأيضا سنة 2016م وهذا راجع لتأثرها بتراجع أسعار البترول ولكن في سنتي 2017م و2018م سجلت قيمة الواردات نموا وقدرت قيمة الواردات البينية سنة 2018م بـ 15179.8 مليون دولار.

واحتلت المرتبة الأخيرة دولة قطر بين دول المجلس من حيث متوسط معدل النمو السنوي حيث قدر بـ 9.48% ونلاحظ أنها قد عرفت نموا ملحوظا في قيمة وارداتها إلى غاية سنة 2009م و أيضا سنة 2010م فقد شهدت تراجعا فيها وهذا راجع لتأثير الأزمة المالية العالمية 2008م عليها وعانت هي الأخرى من نفس ما عانت منه شقيقاتها.

ونلاحظ أيضا أن قطر والكويت هما الدولتان الوحيدتان اللتان عرفتا نموا في قيمة وارداتها البينية في عام 2014م. حيث أن قطر لم تتأثر من جراء هبوط أسعار النفط حيث عرفت نمو مستمر بداية من سنة 2011م وإلى غاية سنة 2016م ولكن نلاحظ انخفاض قيمتها خلال سنتي 2017م و2018م حيث كانت نسبتي التراجع 31.83% و60.42% على التوالي.

وأخيرا يمكن الاستخلاص من النتائج السابقة التأثير المباشر لإقامة الإتحاد الجمركي سنة 2003م على تطور نمو حجم الواردات البينية، حيث عرفت الواردات زيادة ملحوظة في سنة 2003م وهي السنة التي أقيم فيها الاتحاد ونتيجة للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتسهيل إنسيات السلع منها هذا ما جعل هذه النسبة تستمر في الارتفاع لغاية 2009م والتي شهدت تراجعا وذلك سبب وانعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008م على اقتصاديات الدول أما سنة 2011م فنلاحظ عودة الواردات البينية مرة أخرى إلى النمو حيث بلغت نسبة التغير خلال تلك السنة 28.57% واستمرت في النمو إلى غاية 2013م لتشهد تراجعا مرة أخرى سنة 2014م وبقية في انخفاض لغاية 2015م وحتى سنة 2017م وهذا بسبب تأثر الدول بانخفاض أسعار البترول أما عند المقارنة بين الواردات البينية للفترة الممتدة ما بين (2010م-2018م) فإننا نجد بأنه قد بلغت نسبة الواردات البينية لدولة البحرين من إجمالي قيمة الواردات 46.99% وبهذه النسبة تحتل البحرين المرتبة الأولى بين باقي دول المجلس وبعدها تليها دولة عمان بنسبة 35.44%، لتأتي الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة 15.59% ثم في المرتبة الرابعة دولة قطر وقدرت النسبة لديها بـ 13.96%، لتليها دولة السعودية بنسبة 7.69% وأخيرا نجد دولة الإمارات بنسبة قدرت بـ 4.72%.

المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

لقد أثبتت جميع الدراسات العلمية والنظرية وجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار و معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة التنوع للدول وذلك لما يضيفه البلد المستضيف في تحقيق التنمية المستهدفة والقابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا وعلى هذا الأساس سعت دول المجلس على الدوام إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية إضافة إلى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه. وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء في المطلب الأول على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي وفي المطلب الثاني تطور الاستثمارات البينية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي.

سعت دول المجلس لتحسين استثمارها وذلك من خلال الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي والإرادات العامة ومن خلال إقرار مجموعة من القوانين. والجدول التالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

جدول رقم06: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي. الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنوات	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المجموع
2000	506	183	252	83	16	364	1404
2001	1184	504	296	5	175	80	2244
	%133.99	%175.40	%17.46	%-93.97	%993.75	%78.02	%59.82
2002	1314	453	6234	122	4	217	8344
	%10.97	%-10.11	%2006.08	%2340	%-97.71	%171.25	%271.83
2003	4256	778	625	26	68	517	6270
	%223.89	%71.74	%-89.97	%-78.68	%1600	%138.24	%-24.85
2004	10004	1942	1199	111	24	865	14145
	%135.05	%149.61	%91.84	%326.92	%-64.70	%67.31	%125.59
2005	10900	12097	2500	1538	234	1049	28318
	%8.95	%522.91	%108.50	%1285.85	%875	%21.27	%100.19

2006	12806	18293	3500	1688	122	2915	39324
	%17.48	%51.21	%40.00	%9.75	%-47.86	%177.88	%38.86
2007	14187	24318	4700	3125	123	1756	48209
	%10.78	%32.93	%34.28	%85.13	%0.81	%-39.75	%22.59
2008	13724	38151	3779	2952	56	1794	60456
	%-3.26	%56.88	%-19.59	%-5.53	%-54.47	%2.16	%25.40
2009	4003	32100	8125	1508	1114	257	47107
	%-70.83	%-15.86	%115	%-48.91	%1889.28	%-85.67	%-22.08
2010	5500	28105	4670	2333	319	156	41083
	%37.39	%-12.44	%-42.52	%54.70	%-71.36	%-39.29	%-12.78
2011	7679	16400	87	788	399	781	26134
	%39.61	%-41.64	%-98.13	%-66.22	%25.07	%400.64	%-36.38
2012	9602	12182	327	1040	3931	891	27973
	%25.04	%-25.71	%275.86	%31.97	%885.21	%14.08	%7.03
2013	10488	8865	-840	1626	1434	989	24242
	%9.22	%-27.22	%156.88	%56.34	%-63.52	%10.99	%-13.33
2014	10823	8012	1040	739	953	1519	23086
	%3.19	%-9.62	%23.80	%-54.55	%-33.54	%53.58	%-4.76
2015	10976	8141	1071	822	293	1463	22766
	%1.41	%1.61	%2.98	%11.23	%-69.25	%-3.68	%-1.38
2016	9605	7453	744	2265	419	243	20729
	%-12.49	%-8.45	%-30.53	%175.54	%43.00	%-83.39	%-8.94
2017	10354	1419	986	2918	348	1426	17442
	%7.79	%-80.96	%32.52	%28.83	%-16.94	%486.83	%15.85
2018	10385	3209	2186	4191	346	1515	21832
	%0.29	%126.14	%121.70	%43.62	%-0.57	%6.24	%25.16
متوسط معدل النمو السنوي	%32.13	%53.13	%152.56	%227.87	%321.78	%67.81	%29.78

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2002، 2004، 2006، 2008، 2010، 2012، 2014، 2016، 2018، 2019م.

الشكل رقم 08:المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي.

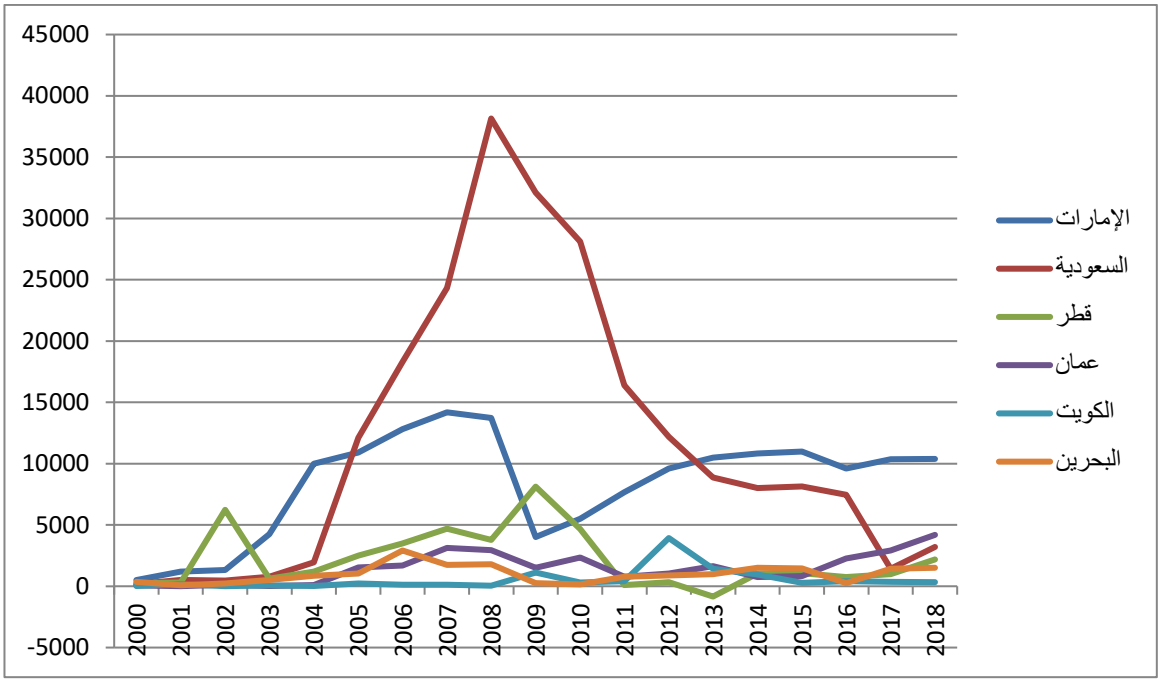

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

يمكننا ملاحظة من خلال إحصائيات الجدول والشكل البياني أعلاه أن مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي عرفت نموا وزيادة بداية من سنة 2000م وإلى غاية سنة 2002م، حيث ارتفعت قيمة إجمالي التدفقات سنة 2000م بـ 1404 مليون دولار وإلى 8344 مليون دولار سنة 2002م وقدر متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة بـ 165.82%، لتتراجع قيمة هذه التدفقات بداية من سنة 2003م حيث قدرت نسبة التراجع بـ 24.85% ولكن بداية من سنة 2004م عرفت هذه التدفقات زيادة معتبرة واستمرت إلى غاية سنة 2008م حيث ارتفعت من 14145 مليون دولار سنة 2004م إلى 60456 مليون دولار سنة 2008م، لتعرف هذه التدفقات تراجع بداية من سنة 2009م إلى غاية سنة 2017م حيث بلغ متوسط معدل النمو سنوي خلال هذه الفترة بـ 12.05-% ويرجع هذا لمختلف الأزمات التي مرت بها هذه المنطقة خلال هذه المدة من تأثير الأزمة المالية العالمية والربيع العالمي وانخفاض أسعار النفط، كما نلاحظ ارتفاع قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2018م حيث بلغت قيمتها 21832 مليون دولار بنسبة تغير قدرت بـ 25.16% مقارنة بسنة 2017م.

أما عند ملاحظة كل دولة على حدى نجد أن الكويت هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو سنوي في قيمة الاستثمارات الواردة إليها حيث قدر بـ 321.78% كما يلاحظ انخفاض كبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها سنة 2002م حيث قدرت نسبة التراجع بـ 97.71% ويعود إلى تدهور مناخ الاستثمار إلا أن التحسن بدأ يعود في عام 2005، 2007م وهذا نتيجة التحسن في مناخ الاستثمار بفضل الجهود الإصلاحية بالاستثمار

المتخذة من طرف الدولة ولكن التدهور عاد بعد ذلك في 2008م ودام إلى 2018م وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، ونلاحظ أن الإمارات هي التي تمتلك أدنى متوسط معدل نمو حيث قدر بـ 32.13% حيث خلفت الأزمة المالية العالمية آثار واضحة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها.

ويمكننا ملاحظة أن كل دول المجلس قد عرفت زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال عام 2018م ماعدا دولة الكويت حيث شهدت تراجعا بنسبة 0.57% مقارنة بسنة 2014م.

يمكن القول من خلال ملاحظاتنا حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تأثير الأوضاع الاقتصادية العالمية على حركتها والتي تمتلك في الأزمة المالية العالمية لتليها أزمة اليورو التي تزامنت مع بداية الأحداث السياسية والأمنية وكل هذا يتضح من خلال انخفاض إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي من 60456 مليون دولار سنة 2008م إلى 21832 مليون دولار سنة 2018م.

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة.

جدول رقم 07: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبي من دول مجلس التعاون الخليجي. الوحدة: مليون دولار.

الدولة / السنة	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المجموع
2000	424	1550	18	2	303	10	2307
2001	214	39	17	55	242	216	783
	%-49.52	%-97.48	%-5.55	%2650.0	%-20.13	%2060.0	%-66.05
2002	441	2020	21	0	78	190	2750
	%106.07	%5079.48	%23.52	%-100	%-67.76	%-12.03	%251.21
2003	991	473	88	88	5016	741	7397
	%124.71	%-76.58	%319.04	%0	%6330.76	%290.00	%168.98
2004	2208	78	438	42	2581	1036	6383
	%122.80	%-83.50	%397.72	%-52.27	%-48.54	%39.81	%-13.70
2005	3750	1183	352	144	5142	1123	11694
	%69.83	%1416.66	%-19.63	%242.85	%99.22	%8.39	%83.20
2006	10892	1257	127	275	8240	980	21771
	%190.45	%6.25	%-63.92	%90.97	%60.24	%-12.73	%86.17
2007	14568	13139	5263	243	10156	1669	45038

%106.87	%70.30	%23.25	%-11.63	%4044.09	%945.26	%33.74	
34272	1620	9091	585	3658	3498	15820	2008
%-23.90	%-2.93	%-10.48	%140.74	%-30.49	%-73.37	%8.59	
18597	1791	8582	109	3215	2177	2723	2009
%-45.73	%10.55	%-5.59	%-81.36	%-12.11	%-37.76	%-82.78	
14196	334	5065	1012	1863	3907	2015	2010
%-23.66	%-81.35	%-40.98	%828.44	%-42.05	%79.46	%26.00	
15824	894	2711	572	6027	3442	2178	2011
%11.46	%167.66	%-46.47	%43.47	%223.51	%-11.90	%8.08	
13808	922	3231	877	1840	4402	2536	2012
%-12.74	%3.13	%19.18	%53.32	%-69.47	%27.89	%16.43	
26682	1052	8377	1384	8021	4943	2905	2013
%93.23	%14.09	%159.26	%57.81	%335.92	%12.28	%14.55	
36335	394	13108	1670	6748	5396	9019	2014
%36.17	%-62.54	%56.47	%20.66	%-15.87	%9.16	%210.46	
34997	3191	5367	335	4023	5390	16691	2015
%-3.68	%709.89	%-59.05	%-79.94	%-40.38	%-0.11	%85.06	
38311	880	4527	356	7901	8936	15711	2016
%9.46	%-72.42	%-15.65	%6.26	%96.39	%65.78	%-5.87	
34698	229	9013	2423	1694	7280	14059	2017
%-9.43	%-73.97	%99.09	%580.61	%-78.55	%-18.53	%-10.51	
45980	111	3715	566	3522	22987	15079	2018
%32.51	%-51.52	%-58.78	%-76.64	%107.91	%215.75	%7.25	
%37.79	%166.90	%359.66	%239.62	%287.22	%414.37	%45.74	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2002، 2004، 2006، 2008، 2010، 2012، 2014، 2016، 2018، 2019م.

الشكل رقم 09: المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

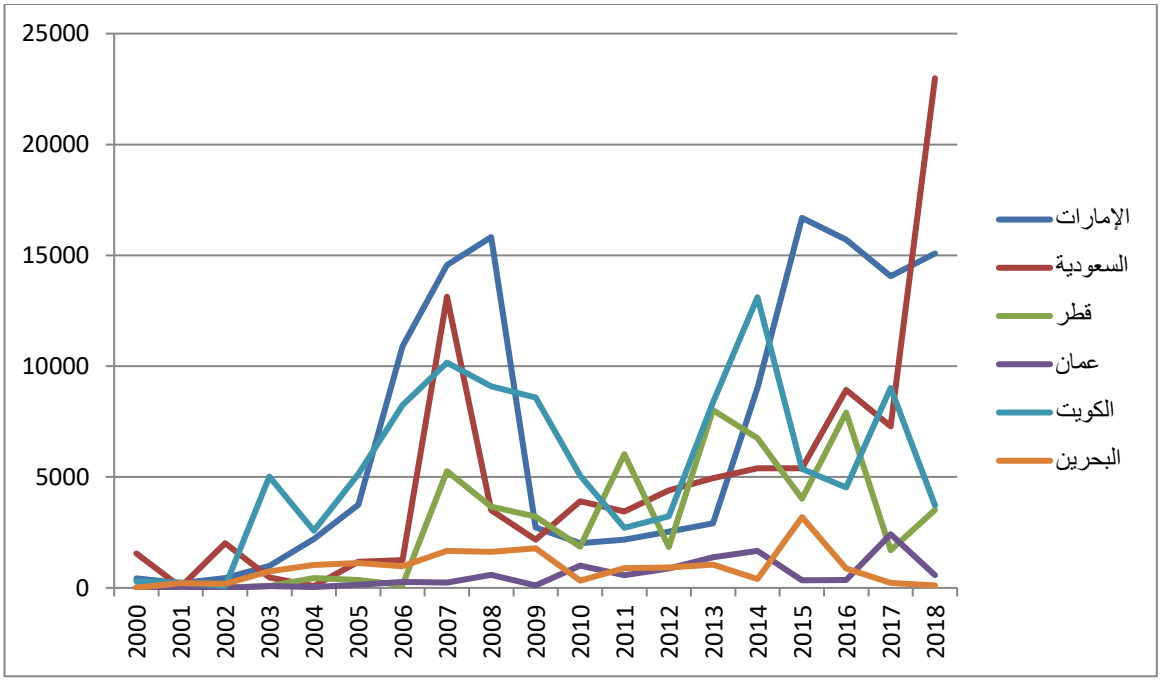

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

يمكننا ملاحظة من خلال إحصائيات الجدول والشكل البياني أعلاه أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع من 2307 مليون دولار سنة 2000م إلى 45980 مليون دولار سنة 2018م وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذه التدفقات خلال هذه الفترة (2000م-2018م) 37.79% ويعود هذا إلى استمرار دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه احتياطاتها الأجنبية المتزايدة نحو استثمارات ومشاريع في الخارج، كما نلاحظ أيضا أن إجمالي هذه التدفقات لدول المجلس قد عرفت تراجعا خلال سنوات 2008، 2009، 2010م ويرجع هذا بالأساس إلى تأثيرها بالأزمة المالية العالمية، لنلاحظ أيضا عودتها للارتفاع سنة 2011م بقيمة 15824 مليون دولار وبنسبة تغير قدرت بـ 11.46% مقارنة مع سنة 2010م، لكن هذا الارتفاع لم يكن دائما طويلا حيث عادت إلى التراجع مرة أخرى سنة 2012م بنسبة تراجع قدرت بـ 12.74% مقارنة بسنة 2011م، لتعود وترتفع مرة أخرى سنة 2013م بنسبة تغير 93.23% واستمر حتى سنة 2014م حيث قدر إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه السنة بـ 36335 مليون دولار، حيث شهدت سنة 2015م انخفاض في قيمة هذه التدفقات ويرجع هذا إلى سحب قروض مابين الشركات في البحرين وتراجع الاستثمارات الصادرة عن الكويت ونلاحظ أيضا أن قيمة هذه التدفقات بقيت في تدبدب بين ارتفاع وانخفاض وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.

أما عند ملاحظة كل دولة على حدى فنلاحظ أن السعودية هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو سنوي وبالتالي تحتل المرتبة الأولى وقدر هذا المعدل بـ 414.37% ونلاحظ أن تدفقاتها الصادرة عنها عرفة تدبدبا بين الصعود والهبوط ويرجع هذا لتأثرها بالأزمة المالية العالمية ثم تأتي الكويت في المرتبة الثانية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 359.66% وقد أتت قطر في المرتبة الثالثة من حيث متوسط معدل النمو السنوي لها والذي قدر بـ 287.22% ويرجع التدبدب في قيمة تدفقات الاستثمارات الصادرة منها إلى الأزمة المالية العالمية والتراجع في فوائضها المالية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

أما عمان فقد احتلت المرتبة الرابعة حيث قدر متوسط معدل النمو لديها بـ 239.62%، وقد عرفت هي أيضا ارتفاع وانخفاض في هذه التدفقات ويرجع إلى تأثير أزمة 2008م والتأثر أيضا بالأوضاع السياسية والأمنية وأيضا انخفاض أسعار النفط عليها.

لتليها في المرتبة الخامسة البحرين بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 166.90% وأخيرا تأتي دولة الإمارات لتحتل المرتبة السادسة بمتوسط معدل نمو سنوي 45.74%.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات البينية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي وتسعى لتفعيل الاستثمار البيني لديها كهدف رئيسي وسنحاول في هذا المطلب توضيح إحصائيات حول الاستثمار بين دول المجلس.

جدول رقم 08: إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي المنفذة (التكلفة الإجمالي للمشروعات) مابين عامي 2003م و2016م. الوحدة: مليون دولار.

الوجهة / المصدر	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	الإجمالي
الإمارات	-	18003	8081	5178	2869	4679	38810
السعودية	6619	-	108	559	93	1237	8400
قطر	1240	2827	-	3564	153	21	7805
عمان	300	1164	105	-	43	205	1817
الكويت	7418	2625	731	2051	-	7268	20093
البحرين	1193	942	2888	504	118	-	5645
الإجمالي	16770	25561	11913	11297	3276	13410	82570

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017م.

يمكننا ملاحظة من خلال إجمالي الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي المنفذة، أنه بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات البينية مابين الفترة 2003 و2016م، أن الإمارات هي التي احتلت المرتبة الأولى بقيمة قدرت بـ 38810 مليون دولار وتأتي في المرتبة الثانية الكويت بقيمة 20093 مليون دولار، ثم تليها السعودية بقيمة 8400 مليون دولار، لتأتي في المرتبة الرابعة قطر بقيمة 7805 مليون دولار، ثم تأتي البحرين في المرتبة الخامسة بقيمة 5645 مليون دولار وأخيرا تأتي عمان بقيمة 1817 مليون دولار أما عند الملاحظة بالنسبة للدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات البينية كانت السعودية في الصدارة بقيمة 25561 مليون دولار، ثم في المرتبة الثانية الإمارات بقيمة 16770 مليون دولار، ثم تليها البحرين بقيمة 13410 مليون دولار، وجاءت في المرتبة الرابعة قطر بقيمة 11913 مليون دولار وأخيرا الكويت بقيمة 3276 مليون دولار.

يمكننا مما سبق ملاحظة أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية بين دول المجلس العربي المنفذة ما بين 2003 و2016م شهدت تطورات مختلفة وتفاعل بين دول المجلس، ومن جهة أخرى لا يمكن أن ننسى الأزمات التي أثرت عليها بشكل سلبي من أهمها الأزمة المالية العالمية بالإضافة للأوضاع السياسية والاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال فصلنا هذا تعرضنا إلى دراسة تطبيقية حول الإحصائيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تتعلق بالتجارة الخارجية البينية وأيضا الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار البيني، ويتضح لنا من خلال هذه الإحصائيات أن دول المجلس دول غنية ولكن من جهة أخرى هي تمتمي إلى الدول النامية وذلك لاعتمادها على المحروقات كمواد أولية وأيضا لاحظنا من خلال نتائج التجارة البينية قلة اعتماد دول المجلس على بعضها بسبب تشابه اقتصادياتها.

الخاتمة:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير بالاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية والتكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في ذاته وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول حيث شجع مجموعات اقتصادية كثيرة من بينها دول مجلس التعاون الخليجي فتم إنشاءه وهو يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة.

وتمكنت دول المجلس من إقامة اتحاد جمركي، وتم الانطلاق بعد ذلك مباشرة إلى إقامة سوق مشتركة وصولا إلى الاتحاد النقدي، وبهذا الخصوص يمكننا القول بأن هذه التجربة تعد من التجارب العربية ذات الديمومة إذ حافظ على وجوده مند تأسيسه عام 1981م وإلى يومنا هذا، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

النتائج:

– التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل دراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية والغير جمركية وأيضا العقبات التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، إضافة إليه ما تتوجه إليه الدول من خلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه الدول كلا واحدا، وباستيفاء جميع مراحل وشروط التكامل الاقتصادي في ثوبه القديم (التقليدي) تتجه الدول الأعضاء إلى التكامل الاقتصادي في ثوبه الجديد (الإقليمية الجديدة) كمرحلة ثانية ومستوى متقدم من صيغ التكامل تلتف فيها الدول النامية حول الدول المتقدمة وهذا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– الاتحاد الأوروبي انطلق من السوق المشتركة وصولا إلى العملة بينما تأخذ دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة تجارة حرة تليها مراحل إنشاء الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية والوحدة أو الاتحاد الاقتصادي.

وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

– يمكن رصد فوائد جمة من جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية لكن في المقابل هناك سلبيات سوف تنجم عن استخدام عملة موحدة وبالتالي إصدار عملة سيترتب عنه آثار ولكن تختلف هذه الآثار من تكتل.

وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– شهدت حركة الصادرات والواردات البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تراجعا كبيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وهذا نتيجة تراجع الطلب العالمي بسبب تراجع أسعار النفط، وقد تراجعت كذلك حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة والخامسة.

التوصيات:

– العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.

– دفع قطاع الصادرات خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مقاربة التسويق الدولي، وهذا لتجنب الصدمات والأزمات الاقتصادية غير المتوقعة والتي تنعكس مباشرة على قطاع النفط.

– العمل على إنجاح مشروع العملة الخليجية الموحدة، وهذا بالنظر إلى وجود أنظمة مالية سليمة ورقابة جيدة على القطاع المصرفي، وهي كلها عوامل تشير الى التقارب بين دول المجلس سواء على مستوى السياسات المالية أو النقدية.

– تطوير وتنويع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والعمل على تنسيق أفضل هياكل الإنتاج.

– زيادة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي والتكامل الاقتصادي عن طريق تعظيم دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر البيني لإنتاج بدائل الاستيراد داخل المنطقة، والاستفادة استفادة حقيقية من ميزات المجلس المتمثلة في الحدود المشتركة والبينية التحتية الجديدة، إلى جانب توفر الحوافز المباشرة الناجمة عن الإعفاءات الجمركية وغير المباشرة الناجمة عن زيادة القيمة المضافة المحلية.

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب.**

1- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والمتكامل الاقتصادي والواقع العربي -مقاربات نظرية-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990.

2- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000.

3- بيلا بالاسا، ترجمة رشيد البراوي، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

4- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2004.

5- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الدار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.

6- خلف قليح حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان-الأردن،2001.

7- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1998.

8- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.

9- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، الجزء الثاني، 1994.

10- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، جامعة حلوان، القاهرة، ط1، 2003.

11- سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.

12- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

13- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1976.

14- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي _في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل_، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

15- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

16- عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990.

17- علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.

18- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي ـ دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر ـ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

19- قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج-نماذج نظرية وأسئلة تطبيقية-، منشورات دار الأديب، الجزائر، بدون سنة نشر.

20- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

21- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

22- محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

23- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة) منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007.

24- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.

25- محمود لبيب شقير،الوحدة الاقتصادية العربية_تجاربها وتوقعاتها ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

26- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27- محمود يونس وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

28- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

✓ **ثانيا: الأطروحات والمذكرات.**

أ/ الأطروحات:

1- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة – ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصادية، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2007/2006.

ب/ المذكرات:

1- ابراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء الشراكة الأوروجزائرية: دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012.

2- بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3- خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012.

4- خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

5- رويدة بنت عبد الرحمان عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 1997.

- ✓ **المجلات والدوريات:**

1- أحمد عارف العساف والوادي محمود حسين، نشرة اقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010.

2- بلقاسم زايري، تحليل امكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، 2009.

3- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009.

4- صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي "، مجلة الباحث، جامعة أدرار، الجزائر، عدد 2011/09.

5- محمد ابراهيم السقا ومساعدين عيد، مقال " هل تنجح العملة الخليجية الموحدة "، قسم الاقتصاد، جامعة الكويت، تاريخ 2011/06/13.

6- ناصر ابراهيم العقود، الاتحاد النقدي والعملة الموحدة، المسيرة نشره شهرية تعني بسيره التعاون المشترك، الأمانة العامة الرياض، العدد الرابع، 2008.

✓ **الملتقيات:**

1- باشي أحمد، مقويات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر ،8-9ماي2004.

2- محمدين بوزيان والطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط.

3- موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج، الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، 8-9 ماي 2004.

✓ **التقارير:**

1- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، اتفاقية تنفيد الأحكام والانابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان، 1995.

2- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الطبعة الثانية، 2002.

3- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية،2004.

4- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2009.

5- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تقرير 2006م و2008م و2010م و2012م و2014م و2016م و2018م.

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2002.

7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2004.

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2006.

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2008.

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2010.

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2012.

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2014.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2016.

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2018.

15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1- Fritz Machlup: " Economic integration/word wide.Regional.sectoral ", Macmillan, London, 1976

ثالثا: مراجع الانترنت.

1- http://www.wto.org/englich/the wto-e/whaits-e/org6-ehtm

2- روبرت إ.لوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004 .www.sesric.org/jecd/jecd

3- فهد الشليمي وآخرون، المنطقة العربية بؤرة تواترات... والتدخلات والتهديدات الإيرانية تحتم إيجاد أداة تكاملية للمواجهة.
http://www.al-seyassah.com/ArticleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/140389/reftab/59/Default.aspx

4- العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، مركز البحوث والدراسات، الرياض.
http://www.internationale.com/trade/T-toc.php

5- www.gcc-sg.org/achivement-stat2003/achvmt5.htmlsonrce

6- سلمان الدوسري، العملة الخليجية... متى؟، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد1، 412 10يونيو 2007، http://www.aawsat.com/details.asp?article=421598&issueno=10412

7- التقرير النصف سنوي للأمانة العامة للاتحاد من 01يناير لغاية 30يونيو 2010. www.fgccc.org

8- www-gcc-sg.org/archievement-stat-2003/achvmt5.htmlsonrce

9- الأمانة العامة www-gcc-sg.org

عرض
تقديمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية

حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد:
عاشور رانية ابتسام

تحت إشراف الأستاذ:
فرطاقي جابر

لجنة المناقشة:

الأستاذ: شرقرق سمير	جامعة 20أوت1955-سكيكدة-	- رئيسا
الأستاذ: فرطاقي جابر	جامعة 20أوت1955-سكيكدة-	- مقررا
الأستاذ: نعمون مراد	جامعة 20أوت1955-سكيكدة-	- ممتحنا

السنة الجامعية 2019 - 2020

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن العشرين تطورا كبيرا بقيام العديد من لتكتلات الاقتصادية وأصبحت هذه موضوع بحث واهتمام خاص في العالم وذلك لدورها الفعال في الحصول على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بتحقيق خطوات جادة على طرف التكامل الاقتصادي. ويمكن أن يكون السبب في قيام هذه التكتلات الكبيرة بين مجموعة الدول المتجانسة في عدة مجالات في النهاية نجد أنها تربطها مصالح ومنافع اقتصادية مشتركة وهي من أهم المميزات التي تميز الاقتصاد العالمي المعاصر، ومن بين أهم هذه الدول التي قامت بإنشاء تكتلات دول مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأ عام 1981م من طرف 6 دول السعودية، قطر، الكويت، البحرين، عمان، الإمارات

التساؤل الرئيسى

هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة وتطور التجارة للدول الأعضاء؟

الأسئلة الفرعية

-1-

ما هو التكامل الاقتصادي؟

-2-

ما هو دافع نشأت مجلس التعاون الخليجي؟

وما هي الفوائد المتوقعة من إصدار عملة خليجية موحدة؟

-3-

ما هو واقع التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات البحث

-التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وله آثار ايجابية وسلبية.

-اعتمد مجلس التعاون الخليجي في إصدار عملة موحدة على خطوات الاتحاد الأوروبي.

-قيام مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تطور حجم التجارة للدول الأعضاء.

أهداف البحث

-التعرف على التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

-التعرف على نشأة مجلس التعاون الخليجي وعلى اتفاقياته.

- محاولة تبيين دور التكامل في تفعيل أداء التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج البحث

-المنهج الوصفي تم استخدام هذا المنهج لوصف ظاهر في التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية والعلاقة القائمة بينهما والمتعلقة دول مجلس التعاون الخليجي وللوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج.

-المنهج التاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس التعاون الخليجي.

- المنهج التحليلي للدراسة والتحليل البياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني.

هيكل البحث

سيقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يخصص الأول لماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، والمبحث الثاني يتعرض إلى مراحل وآثار التكامل الاقتصادي الإقليمي، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لاستعراض الدراسات السابقة.

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى مسيرة التكامل للمجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني تم تخصيصه إلى تطور التجارة لدول المجلس، وأخيرا في المبحث الثالث تناولنا فيه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول هذا المجلس.

نتائج البحث

-التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل دراسة .

- شهدت حركة الصادرات والواردات البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تراجعا كبيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وقد تراجعت كذلك حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لدول مجلس التعاون الخليجي.

التوصيات

-العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.

-دفع قطاع الصادرات خارج المحروقات في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مقاربة التسويق الدولي، وهذا لتجنب الصدمات والأزمات الاقتصادية غير المتوقعة والتي تنعكس مباشرة على قطاع النفط.

- زيادة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي والتكامل الاقتصادي عن طريق تعظيم دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر البيني لإنتاج بدائل الاستيراد داخل المنطقة، والاستفادة استفادة حقيقية من ميزات المجلس المتمثلة في الحدود المشتركة والبينية التحتية الجديدة، إلى جانب توفر الحوافز المباشرة الناجمة عن الإعفاءات الجمركية وغير المباشرة الناجمة عن زيادة القيمة المضافة المحلية.